



ملف العدد: الإمبراطوريات و الشيعة الإمامية! الواقع و الافتراض (1)

پدیدآورده (ها) : السيد محمد العوامی، عدنان

میان رشته ای :: الواقعة :: ربيع الثاني 1416 - العدد 2

از 122 تا 149

آدرس ثابت : <http://www.noormags.ir/view/fa/articlepage/656387>

دانلود شده توسط : رسول جعفریان

تاریخ دانلود : 09/06/1396

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی (نور) جهت ارائه مجلات عرضه شده در پایگاه، مجوز لازم را از صاحبان مجلات، دریافت نموده است، بر این اساس همه حقوق مادی برآمده از ورود اطلاعات مقالات، مجلات و تألیفات موجود در پایگاه، متعلق به "مرکز نور" می باشد. بنابر این، هرگونه نشر و عرضه مقالات در قالب نوشتار و تصویر به صورت کاغذی و مانند آن، یا به صورت دیجیتالی که حاصل و بر گرفته از این پایگاه باشد، نیازمند کسب مجوز لازم، از صاحبان مجلات و مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی (نور) می باشد و تخلف از آن موجب پیگرد قانونی است. به منظور کسب اطلاعات بیشتر به صفحه **قوانین و مقررات** استفاده از پایگاه مجلات تخصصی نور مراجعه فرمائید.



پایگاه مجلات تخصصی نور

الإمبراطوريات والشيعة الإمامية !

الواقع والإفتراس

ملف
العدد

مناقشة لبحث الدكتور جوان دي. كول

(الإمبراطوريات التجارية المتصارعة،

والشيعة الإمامية في شرق الجزيرة العربية)(1)

عدنان السيد محمد العوامي

القسم الاول



لم يظلم أحد من الناس أنفسهم وأرضهم — على ما أعلم — كما فعل الشيعة في شرق الجزيرة العربية، ذلك الإقليم المعروف قديماً بالبحرين، وبشرق الجزيرة العربية في الوقت الحاضر، فبرغم ما يتمتع به هذا الإقليم من أهمية بالغة جعلت منه مركز جذب للدول الأقوى المجاورة والبعيدة، على امتداد تاريخه العريق، الضارب جذوره في عمق التاريخ البشري، إلى حد حمل بعضهم على القول بأنه شهد إنبثاق أول امبراطورية في التاريخ الإنساني، ومنه انتشرت في الأقطار المجاورة.(2)

عربي بعيد عنه زماناً أو مكاناً، والثاني غريب عنه في الزمان والمكان معاً، والثالث غربي بعيد عنه لغة وثقافة، وقد يتساوى والعربي في الزمن والمكان، ولذلك جاء هذا التاريخ مفككاً ناقصاً، ومشوهاً، وغامضاً في مجمله، حتى ليخيل للباحث فيه أن ثمة تلازماً حتمياً بين الثروة والتاريخ، فحيثما تصيح الثروة في بلد ما نهباً مشاعاً، يكون تاريخه كذلك، هذا ما يتبادر إلى الذهن عند قراءة بحث الدكتور جوان. د. كول، بعنوان

ومع أن موقفاً بهذا القدر من الأهمية وهذه العراقة التاريخية، لا بدّ قد شهد أحداثاً خطيرة، ووعى حضارات شتى جدرة بالاهتمام.. لكننا - مع ذلك - لا نرى مؤرخاً واحداً من أهله دون شيئاً ذا قيمة عنه، ولعلّ من غير المستغرب جهلنا للعوامل التي حملت أهالي هذا الإقليم على إهمال تاريخه فلم يهتموا بتدوينه، مما جعله نهباً مشاعاً للكُتّاب الأجانب، يتصرفون به حسب اجتهادهم وأهوائهم، وهؤلاء الأجانب هم أحد ثلاثة: مؤرخ

الواحة - العدد الثاني - ربيع الثاني ١٤١٦ هـ (١٢٢)

على عدد من العناصر سوف يتبين قريباً مقدار ضعفها، وعدم إمكان التعويل عليها نجدها في أربع محاور هي:

الأول: تأويل النصوص التي وقف عليها، وتحميلها ما لا تحتل، وترتيب نتائج غير صحيحة عليها ومن أمثلتها:

أ - قيام دولة للقرامطة في البحرين، وظنه أن هذا يوحى بالتلازم مع سبق المذهب الإسماعيلي فيها أو نقله إليها.

ب - ما وجدته عند ابن حجر العسقلاني من وصف حاكم البصرة والبحرين سعيد بن سليمان بن مغماس بن رميثة بالقرمطية، ونيز المتغلب عليه وهو جروان المالكي بأنه من كبار الروافض، فاستنتج أنهم إسماعيليون ظناً منه بأن هذا النبذ لا يقذف به إلا الإسماعيلية دون غيرهم.

ج - ما وجدته عند السخاوي من وصف ابن جروان بأنه من بقايا القرامطة، فحمل النص ما لا يحتمل، إذ اعتبر قوله تلميحاً "لكونهم من قبيلة إسماعيلية"، ولم يهتم بالتفاوت بين وصف ابن حجر لبني جروان بأنهم من كبار الروافض، ووصف السخاوي لهم بأنهم من بقايا القرامطة، وفضلاً عن هذا فإن الإسماعيلية ليست مسألة قبلية أو عشائرية.

د - ما قاله ابن بطوطة أن الحاكم يأخذ الخمس من الغواصين، ووصفه القطيف بأن أهلها من "غلاة الروافض"، فظن أن هذا يصلح أن يضاف إلى رصيده من الأدلة، فسحب كرسي السلطنة من قطب الدين تهمتن، ليجلس ابن جروان عليه دون نظر للأمانة العلمية، فعبارة ابن بطوطة جاءت في سياق وصفه لمغاص اللؤلؤ بين سيراف والبحرين، وواضح من كلامه أنه يعني بالسلطان الذي يأخذ الخمس، قطب الدين تهمتن، سلطان هرمز، ولم يدر بخلده ابن جروان مطلقاً، فكتابه يخلو من ذكره تماماً مع أنه زار القطيف والبحرين والأحساء والبصرة وهي المدن التي ذكر السخاوي وابن حجر إن بني جروان يحكمونها، وخلال الفترة التي حددها ابن حجر

(الإمبراطوريات التجارية المتصارعة، والشيعة الإمامية في شرق الجزيرة العربية).

تأتي أهمية هذا البحث من ناحيتين، أولاهما: مكانة كاتبه، فهو (أستاذ في جامعة متشغن إحدى الجامعات المعروفة في الولايات المتحدة الأمريكية، وله العديد من الأبحاث والدراسات في تاريخ الخليج، وترأس عدداً من المؤسسات الأكاديمية، من أبرزها جمعية دراسات الشرق الأوسط) (٢).

وثانيهما: أنه يأخذ منحىً جديداً غير مألوف في دراسة تاريخ المنطقة، إذ ينعطف به عن منهج لدراسة الحدث التاريخي التقليدي، إلى دراسة الجانب المذهبي، من خلال ذلك الحدث، بما يوحى بأن صاحبه يريد أن يضع أول نظرية عن تحول المذهب الإسماعيلي إلى المذهب الإمامي الإثني عشري، فهو - كما يقول كاتبه -: (يهدف بصورة محددة إلى دراسة عملية التحول في الفكر الشيعي الإثني عشري من الإسماعيلي إلى المدرسة الإصولية، وأخيراً إلى المدرسة الإخبارية باعتبارها المبدأ الفكري الذي يميل إليه القطاع الأكبر من الشيعة الإثني عشرية في البحرين).

ولعل نظرة متفحصة في البحث توصلنا إلى أهدافه من خلال ما يواجهنا فيه من معلومات تاريخية خاطئة، واستنتاجات متناقضة يعارض بعضها بعضاً، وتأويلات لبعض النصوص، وتحويرات لبعضها الآخر، وتحميل بعضها ما لا يحتمل من المضامين، وترديدات يسندها إلى مراجع لا توجد فيها، علاوة على اعتبار الحدث الواحد ظاهرة عامة، فضلاً عما فيه من خلط بين الفكر والفقه في مسألة الأصولية والإخبارية، وعدم التمييز بينهما.

ولن يكون البحث عن السند الذي اعتمد الباحث عليه في إثبات وجود الإسماعلية في المنطقة أصلاً، هو كل ما يعوزه، إذ خلا البحث من أي تعريف بآية من المذهبين وفلسفتيهما والملامح المميزة بينهما، ومواضع الاختلاف والإتفاق بينهما، وما شابه ذلك من مقومات البحث، فكل ما نستطيع تحمينه، أنه ربما اعتمد

لحكمهم لها، وسيتبين خطأ تحديد فترة حكمهم تقريباً.

وأما نبز ابن بطوطة لأهل القطيف بالغلو والرفض، فلا شك في أنه يعني به الشيعة الإمامية، لأنه النبز ذاته الذي أطلقه على أهل النجف عند زيارته لها (٤)، ولا مرء في أن النجف هي مركز التشيع الاثني عشري.

ومهما يكن من أمر السلطان الذي تؤهم أن أخذه الخمس من الغواصين دليلاً على الإسماعيلية، فإنه لا يخدم غرضه لسبب بسيط، وهو أن أخذ الخمس مما يستخرجه الغواصون من اللؤلؤ، هو من رأي الإمامية الاثني عشرية (٥) فليس فيه دلالة على الإسماعيلية، وهو نفسه قد أشار لذلك عند كلامه على مصادر دخل العلماء الشيعة، وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار أخذ السلطان الخمس دليلاً على أنه شيعي إمامي إثني عشري، لأن القائلين بوجوب الخمس في اللؤلؤ من السنة هم قلة لا يعتد بها (٦).

هـ - وجود فقيه إمامي إثني عشري يوافق زمنه زمن بني جروان، يتمتع بشهرة ونفوذ، وقد أنيطت به مهام الفتيا والحسبة، فاستنتج إن الجروانيين عينوه في هذا المنصب، وهذا ما هيا له السبيل لحمل الناس على التحول من الإسماعيلية إلى الإمامية، وقد وقف طويلاً عند فترة انتقال الحكم من بني جروان سنة ١٢٦٠م إلى بني جبر السنيين، و "خضوع الشيعة لنظام معاد لهم" واستبدال قضاتهم بقضاة من السنة.

و - ظاهرة وجود بعض العلماء البحرينيين في العراق، وقيام بعضهم بالحج، فاعتبر ذلك دليلاً على ثرائهم المتأتي من انصبتهم في تجارة اللؤلؤ، وقد يشفع له عدم إحاطته بما تستغرقه الدراسة عند الشيعة الإمامية من زمن طويل وجهد شاق، في أن يتصور ذلك التلازم بين الإقامة في العراق والثراء، إذ تتعذر في نظره إلا على تجار اللؤلؤ، ولذلك ربط بين دراستهم وممارسة التجارة، ولكن هل يشفع له أيضاً في عدم التفاته إلى أن العراق ليس مركزاً لتجارة اللؤلؤ، فضلاً عما تستوجبه

الدراسة من الإستقرار، وتعارض هذا مع ما تفترضه تجارة اللؤلؤ من سفر وتقل؟. وكذلك فإن تكرار الحج لا يستدعي أن يكون الحاج من أرباب الثروة، أفلا تكون حاجة الحاج إلى مرشد أو إمام يرافقهم هي الدافع لذلك.

الثاني: تحريف أقوال المؤرخين والتزييد فيها وتطويعها لغرضها قصراً، ومن أمثلة ذلك:

أ - نقله عن السخاوي أن الجبريين حولوا الناس (بالقوة) لزيارة مكة بدلاً من المدن الشيعية المقدسة) بل و (أجبروا بعض القضاة الشيعة على اعتناق المذهب السني) منطلقاً من هذه الدعوة إلى دعوة أخرى هي أنهم أجبروا الناس من غير القضاة على اعتناق مذهبهم المالكي، وفي هذا إسراف في تحريف رواية السخاوي، فالنص الذي اعتمد عليه الباحث نجده في ترجمة أجود بن زامل ونصه: (وله - يعني أجود - إمام ببعض فروع المالكية، واعتناء بتحصيل كتبهم، بل استقر في قضائه ببعض أهل السنة بعد أن كانوا شيعة، وأقام الجمعة والجماعات، وأكثر من الحج في اتباع كثيرين يبلغون آلافاً). وليس في هذا ما يوحي باجبار الشيعة على تغيير مذهبهم، ولا على حجب زيارة المدن المقدسة، بل ولا إبعاد الشيعة عن القضاء، ولا يعدو أن "أجود" عين "بعض" القضاة السنة، وأكثر من الحج.

ويبدو لي أن الكاتب أربك نفسه بالتذبذب بين تهويل الظروف الصعبة التي واجهت الشيعة من جراء تضيق الخناق عليهم، واضطر علمائهم للبقاء خارج المنطقة فراراً بعقيدتهم من الجبريين، وبين الحديث عن قوتهم، وعدم تأثير الحصار الذي ضربه أولئك الحكام على علمائهم، وعدم وجود دوافع لدى المزارعين وغواصي اللؤلؤ وعمال المنسوجات للتخلي عن "ولائهم لعل"، بما يوحي بوجود تلك الدوافع لدى العلماء، وينقضها قوله بفرارهم إلى العراق.

والأمر الذي لا نستطيع فهمه هو: كيف ولماذا يساعد حكام بني جروان، وهم إسماعيليون، على تحول الناس عن مذهبهم، بدلاً من أن يساعدوا

على نشره، وتثبيت دعائمه؟ ولماذا لم يؤد حكم بني جبر إلى تحول الشيعة عن مذهبهم رغم ارغامهم على تغييره؟!.

وأظن أن الوقوع في مثل هذه الإشكالية حصل من تغاضي الباحث عن تتبع ظاهرة تنامي العلماء الإماميين وزيادة عددهم أبان حكم بني جبر "السنين" أكثر مما هو عليه في عهد الجروانيين "الإسماعليين" إذ لم يعرف منهم في عهد أولئك سوى إثني عشر فقيهاً. هم: حسين بن علي السراوي، وحسن بن راشد الصيمري، وحسن بن راشد الحلي البحراني، ومحمد بن سعادة، وأحمد بن مخدوم، وعبدالله بن متوج، وأحمد بن المتوج، وحرز الدين الأولي، وإبراهيم بن عشيرة، وليث البحراني، وأحمد بن عبدالله الماحوزي، والسيد عبد العزيز السريحي، إضافة إلى من ذكرهم.

ومع التحفظ على صحة التاريخ الذي حدده ابن حجر لحكم بني جبران - وهذا ما سنعود إليه لاحقاً - فإننا نلاحظ تنامي عدد هؤلاء العلماء في عهد بني جبر الذي استمر إلى سنة ٩٢٨ هـ - ١٥٢١ م في القطيف والبحرين، وإلى سنة ٩٢١ هـ - ١٥٢٤ م في الأحساء (٧)، فأنضاف إلى ما ذكرنا عدد آخر من الفقهاء هم: يوسف بن أبي الخطي، عبدالله بن أحمد بن المتوج، إبراهيم بن أبي جمهور، مفلح بن حسن الصيمري، ناصر بن أحمد بن المتوج، وأحمد بن سالم، حسين بن أبي سردال، سيف بن عميرة، إبراهيم بن، سليمان القطيفي، وناصر بن حسين بن مقلد، حسين بن مفلح الصيمري، عبدالرحيم بن يحيى، عبدالله بن حسين الصيمري، عبد المنعم الجد حفصي، علي بن حماد، محمد بن يوسف العسكري. رغم إهمالنا من لم تذكر سنة وفاته في تلك الفترة، وغني عن البيان أن ضالة عدد العلماء لا يصح أن يعزى لأي عامل إلا ضياع الآثار بفعل تقادم الزمن، وهذا ما يدل عليه تنامي عدد المعروفين منهم كلما تقارب العهد بهم.

ب - استغلاله لوجود رجل صوفي هو محمد نور بخش، درس على الفقيه الإمامي أحمد بن فهد

الحلي، وادعاه أن والد بخش هذا من القطيف، وأنه أصبح شيخاً للطريقة الكبروية موهباً بأنها ساهمت في بروز "تيار خفي لتشتيع شعبي محافظ على تقاليد إسماعلية". وهذه إحدى العجائب، فإن أول ما ينبغي علاقة بخش بالقطيف هو اسمه الأعجمي، والثاني أن ترجمته تقول: إنه ولد في قائن "قائين" بقوهستان في الوسط الجنوبي من إيران بين طبس وهرات، وأقام في شهریار بالري، ثم رجع لمسقط رأسه قائن، ومات بها في قرية نفيس (٨). والثالث أن الطريقة الكبروية هي طريقة صوفيّة أسسها رجل اسمه أحمد بن محمد بن عمر الخيوقي "الخيواكي" أبو الجنباب نجم الدين كبرى، قتله المغول سنة ٦١٨ هـ / ١٢٢٦ م، وهو مفسر سني شافعي المذهب (٩).

والظاهر أن وروده في مؤلفات الشيعة، يعود إلى ما وجدوه عنده من اعتدال في نظريته لآل البيت 'ع' كما هو معروف عن الشافعية، فإذا صح أن محمد نور بخش تبني طريقته فقد يعني هذا أنه من ذات النظرة، وليس في هذا ما يؤيد نسبته إلى الإسماعلية، ولا يصح اتخاذه دليلاً على عودة انتشار التيار الشعبي للإسماعلية من جديد بعد أن تحول الناس عن الإسماعلية؟ دون أن نعرف كيف ومن أين تسربت هذه الكبروية إلى البحرين، ومن هم دعايتها والمتأثرون بها؟.

الثالث: اتّخاذ الأبحاث التي ألف فيها الإمامية، في علم التوحيد والنبوة والإمامة مدخلاً لخلطها بالتصوف، والميتافيزيقا، لتبرر نسبتها إلى الإسماعلية.

ونلاحظ أمارات التخليط واضحة في هذه الأطروحة، فلا التصوف ولا الميتافيزيقا يمثلان خصوصية إسماعيلية متميزة، فالتصوف مشهور لدى الشيعة والسنة، والميتافيزيقا ما هي إلا شعبة من الفلسفة تبحث فيما وراء الطبيعة (القوة المطلقة العلوية المدبرة للكون) فليست من سمات فئة خاصة من المسلمين حتى يجوز أن تتخذ علامة عليها.

الرابع: رأي انطباعي يفتقر إلى القرائن

والشواهد التاريخية المؤتقة.

بل لم يحاول الباحث أن يضفي قدراً من "العقلانية" عليه ولو بشكل ظاهري تجنباً للوقوع في منزلقات التناقض، ومن أمثلته: حديثه عن اضطرار الإمامية إلى (تقديم بعض التنازلات لقادتهم من الإسماعيليين) في سياق حديثه عن تطوّر مؤسسات الشيعة الإثني عشرية، وتقلدهم مناصب في القضاء، وسيطرتهم على إدارة الأسواق، في عهد بني جروان، دون أن يعرض شيئاً من هذه المؤسسات أو يبين ما هيّة تلك التنازلات ودواعيها، وشبيه بذلك ما عزاه من تمكن بعض علماء الإمامية، تجار اللؤلؤ، من الصمود في وجه الظروف التي خلقها حكم الجبريين إلى ما لديهم من "مدخولات" مستقلة من تجاربهم.

وثمة محور رئيس يمكن ملاحظته متخللاً البحث كله، وهو التشبث بالحدث الواحد لإعتاده ظاهرة تبني عليها النتائج وترتيب الآثار. فهل نملك - بعد هذا - إلا أن نسأل كيف نجحت الإسماعلية بعد زوال دولتها في ما فشلت فيه إبان سيطرتها؟ وما هي عوامل بروزها من جديد بعد أن تحوّل الناس عنها؟ وما هو سر سيطرة الأقلية الإثني عشرية المحافظة التي وصفها بأنها أقل تشدداً مع الحكام، على الإسماعلية المتشددة في أوج قوتها وامتلاكها السلطة؟ وكيف تنامي عدد علماء الإمامية في دولة بني جبر رغم إجبارهم الشيعة على اعتناق المذهب السني؟ هذه الإشكاليات ما هو السبيل إلى الخروج منها؟

ظواهر جديدة بالملاحظة

لعل من الأنسب بعد هذا الجولة عبر الأسس التي اعتمد عليها الباحث، أن نعرض شيئاً من الظواهر خلال الفترة التي انطلق منها وهي فترة حكم القرامطة، فإنّ أول ما يفاجئ القارئ عند ولوجه المقال، قفز الكاتب المفاجئ من سياق

حديثه التاريخي عن القرامطة، وسيطرة قطب الدين تهمتّم Qutbuldin Tahamtam (10) إلى قوله دون تمهيد: (وقد تحوّل البحارنة من المذهب الإسماعيلي الداعي إلى المساواة بين البشر - والذي دعت إليه حركة القرامطة خلال القرن الحادي عشر الميلادي - إلى المذهب الإمامي الإثنا عشري) فكانّ هذه مسلمة لا تحتاج إلى نقاش، بصرف النظر عما وراء هذا الحكم القطعي من خبيء أهونه الإيهام بأن الشيعة فئة طارئة على المنطقة لا يتعدى ظهورها فيها فترة وفود الإسماعيليين القرامطة إليها.

إنّ طرح المسألة بهذه الصورة المبسرة المتساهلة، لا يوفر لنا قدراً من لذة الإندهاش ومتعة الإستغراب فحسب، بل يكشف مدى التهاون بالمنهج العلمي، وما يتطلبه من شروط الإستدلال والتوثيق والقرائن المستندة إلى تتبع التحولات الإجتماعية والثقافية من خلال النشاط البشري الإجتماعي والسياسي والثقافي، إلى غير ذلك من مستلزمات البحث، وعلى الإجمال فإنّ الملاحظ على هذا البحث دورانه على مرتكزين أساسيين يتأرجحان بين معلومة خاطئة لا يشفع فيها نصه على مصدرها، ومعلومة غير مؤتقة يسوقها في صورة حكم قاطع دون استدلال أو توثيق كتلك التي مررنا بها آنفاً، إذ لم يبين لنا من ظواهر وجود المذهب الإسماعيلي في المنطقة إلا حكم القرامطة لها، ومن دلائل التحول عنه إلى مذهب الإمامية الإثني عشرية إلا (أنّ كتب المصادر الشيعية الإثني عشرية بدأت في ذكر علماء من البحرين والأحساء ابتداءً من القرن الثالث عشر الميلادي، وكمثال على ذلك كتب ميثم بن علي البحراني المتوفي عام ١٢٨٠ م عن مبادئ الفكر الإثنا عشري) وهذه الكيفية يتم التنظير لوجود الكتب الإسماعلية ولا حاجة إلى دليل إلا وجود واحد من العلماء الإثنا عشرية.

وينفس الكيفية تشطب سلسلة طويلة من الأدلة على وجود المذهب الإثني عشري بدءاً من الصراع الذي خاضه أهل المنطقة ضد القرامطة

منذ استيلائهم عليها، وحتى نهاية وجودهم فيها، وتأثير ذلك الصراع على الحياة الفكرية والأدبية سلباً وإيجاباً، إلى ملاحظة نشاط الفقهاء الذين سبقوهم كالشيخ إبراهيم الكناني "ولعله الكتكاني نسبة إلى كتكان - قرية بالبحرين" وهو يروي عن الإمام موسى الكاظم (ع) وجعفر "ولعله جعفر" بن الحكم البحراني، وهو من مصادر الرواية عند الإمامية ومعاصر للإمام الصادق

□ لا توجد إشارة واحدة تدل على أن المنطقة سمعت بداعية انتقل إليها من مراكز انتشار الدعوة الاسماعيلية □

محمد، وإبراهيم بن محمد العوامي (١١)، وأبو صالح السليبي. يضاف إلى ذلك ظاهرة عدم ذكر المصادر إلى أي شخصية علمية من الإمامية في البحرين خلال تلك الفترة، وأن يلاحظ كذلك عودة بروز الشخصيات الإمامية ثانية بعد أفول دولة القرامطة، فقد ظهر عدد من الفقهاء قبل الشيخ ميثم منهم ابن الشريف أكمل البحراني، ومحمد بن محمد البحراني، وإبراهيم بن الحسين بن

إبراهيم البحراني، وأحمد بن سعادة، ورشد بن اسحاق البحراني، وعلي بن سليمان السترواي، وفضل الله بن أبي قائد البحراني، وحسين بن راشد (١٢).

ومن الأمور التي يفرضها منهج البحث عليه، أن يتتبع تحركات علماء الإسماعيلية وفلاسفتهم بغية التعرف على من وفد منهم إلى هذه المنطقة خلال مدة حكم القرامطة فيها، ولو فعل ذلك لأعوزه أن يعثر على إشارة واحدة تدل على أن المنطقة سمعت بفيلسوف أو فقيه أو داعية انتقل إليها من مراكز انتشار الدعوة الإسماعيلية في العالم الإسلامي الواسع، على ما يلاحظ من تنقلات مرشدي تلك الفرقة بين العواصم الإسلامية، اللهم إلا اثنين أحدهما يدعى أبا الفوارس أرسله حمدان بن الأشعث "قرمط" إلى البحرين سنة ٢٧٥ هـ ٨٨٧ م ثم استدعاه (١٣)، ولعل ذلك بسبب فشله في نشر الدعوة، ومن غير المتصور أن يكون لدعوته أي أثر لقصر المدة التي مكثها في القطيف. والثاني يحيى بن المهدي سنة ٢٨١ هـ ٨٩٢ م، فكيف تسنى لهذه الدعوة أن تنتشر بدون دعاة ولا أتباع؟ (١٤).
والأمر الأهم أن ينظر في الكيفية التي قدم

(ع)، ويحيى بن بلال، ومعاصره سفيان بن مصعب البحراني، وكلاهما معاصر للصادق (ع) ونصر بن نصير البحراني، وهو متقدم على الشيخ المفيد المتوفي سنة ١٠٢٢ م، أو معاصر له بدليل رواية المفيد عنه، ومحمد بن سهل البحراني وقد عاش في زمن الإمام موسى الكاظم (ع).
إن هذه الإمامة لا تستوعب كل من عاشوا قبل القرامطة من فقهاء الإمامية في البحرين، ولكنها تبين بعض جذور الإثني عشرية التي تخطاها الأستاذ كول، ولسنا في حاجة إلى التنبيه إلى أن التحولات الفكرية لأي مجتمع ترتبط بمؤثرات وظواهر اجتماعية وسياسية وثقافية، تجاهلها الباحث فلم يهتم بالنظر فيها، وكان عليه أن يضيف إلى هذه أيضاً ظاهرة نزوح العلماء الإمامية من البحرين خلال الفترة التي تسلك فيها القرامطة ليعرف كنه العلاقة بين الطرفين، فخلال تلك الفترة ظهر عدد من أعلام البحرين يدرسون ويدرسون خارجها منهم إسماعيل بن عبدالله بن مسعود العبيدي، وبكر بن أحمد بن إبراهيم بن زياد، يروي عن الإمام الجواد (ع)، وعبدالله بن أحمد المهزومي، والشيخ علام البحراني، والخالديان سعيد بن هاشم وأخوه

إليها داعيتهم الثاني يحيى، فهي تبين بلا جدال رسوخ المذهب الإثني عشري هنا، وعدم وجود أثر للإسماعلية، فالقصة التي يرويها المؤرخون أن هذا الداعية لجأ عند مجيئه البحرين سنة ١٨١ هـ، إلى تضليل أهلها مدعياً أنه سفير الإمام المهدي (عج) وزور عليه كتاباً زعم أن المهدي بعثه به إليهم، يأمرهم فيه بدفع الخمس إليه، ويبشرهم بخروجه، وعندما انكشف أمره فرّ إلى البادية وفيها تمكن من الحصول على مؤيدين فأغارهم على القطيف واحتلها (١٥).

فإذا كانت الإسماعلية موجودة أو أن الإمامية الإثني عشرية هم الأقلية، فما هي موجبات التستر، وانتحال شخصية داعية المهدي يتوسل بها إلى هدفه، إذا كان له اتباع ومريدون جاهزون؟ وإذا فسر تصرفه هذا بهدف كسب الأقلية الإثني عشرية، أفلا يخشى من معارضة الأكثرية التي يدعو لمذهبها؟

وقد يعترض على هذا بأن فكرة المهدي لا تختص بها الإمامية الإثنا عشرية، فالمسلمون جميعاً يقولون بها، وأما الإسماعلية فقد اتخذوها ستاراً لدعوتهم، ويمكن الإجابة على هذا الاعتراض، بأن هذا الداعية لو ادعى أنه رسول المهدي الذي يدعو له الإسماعيليون، فلماذا اعتبره الناس كذاباً وتخلوا عنه مما اضطره لقتالهم؟ أغلب الظن أنهم اكتشفوا صلته بالإسماعيلية بوجه من الوجوه، فتبين عدم صدقه في تبشيره بالمهدي الذي يؤمنون هم به، ولا مراء في أن النتائج التي ترتبت فيما بعد على استجابة أبي سعيد الجنابي له، وتحالفه معه كشفت عن انتساب الجنابي للإسماعلية، ولا ينفي ذلك استنكارهم لأعماله (١٦) فإن ذلك الانتساب قد أجمعت عليه كتب التاريخ، ويمكن أن يضاف إلى هذا أن تاريخ الحركة الإسماعلية لم يذكر أي نشاط فكري لهم في شرق الجزيرة، وما ذكر من أمر القرامطة فهو مرتبط بنشاطهم السياسي والعسكري فقط. وأمر ثالث ينبغي عدم إغفاله، وهو مقاومة المراكز الحضرية للقرامطة، مع ما يلاحظ من

نفاذ دعوتهم وسريانها في أوساط أخرى كالآزد العنانيين، وبني عامر من عرب البادية واستجابتهم لهم بشن الغارات على القطيف وحرق الزارة، وتدمير هجر، وفرار الناس منها بسبب ضراوة الحروب التي دارت بينهم وبين أهل البحرين، (١٧) لا سيما إذا التفقنا إلى استمرار الصراع بينهم وبين سكان الحواضر، واستمرار التعاون بينهم وبين حلفائهم من البدو حتى نهاية حكمهم في مواجهتهم مع عبدالله العيوني (١٨). وهنا لا بد من الإشارة إلى أن تعاون البدو مع القرامطة ينبغي ألا يفسر باقتناعهم بالفكر الإسماعيلي، إذ لا جدال في أن البدو ليسوا أهل فكر وفلسفة، وإنما يعزى تعاونهم معهم إلى دوافع اقتصادية بحتة، تلك الدوافع التي يلاحظ طغيانها على مجمل الحروب التي يشنها البدو على حواضر البحرين.

وتجدر الإشارة إلى أن ما يقوله الشيعة أن دولة العيونيين شيعية، له ما يبرره. فإن الدلائل تشير إلى أن آل إبراهيم العيونيين الذين كانت نهاية الوجود القرمطي على أيديهم هم شيعة اثنا عشرية، ولسنا هنا بصدد بحث هذا الموضوع، ولكن لا بد من الإشارة إلى ما يسند هذه المقولة، فقد ورد في سيرة الأمير محمد بن أحمد بن أبي الفضل العيوني، أنه عندما لم يجر الأمير دهمشا بن سند بن أجود، استجار الأخير بمشهد الإمام علي بن أبي طالب "ع" فترجع عنه (١٩). أن لهذه الحادثة دلالتها بما تلقيه من ضوء على ما يقوله الشيعة الإمامية أن الدولة العيونية شيعية مستدلين بأحد أمرائهم وهو علي بن مقرب العيوني، وتؤيد صحة القصائد المنسوبة إليه في رثاء الامام الحسين التي يقال أن محقق ديوانه حذفها، وهو امر غير مستغرب (٢٠). ولعل من المناسب أن نحكم هذا الشاعر في هوية أسرته لأنه من أمرائها ومعاصريها، وقد بين بما يزيل كل شك في هويتها المذهبية، حينما يفتخر بولاء تلك الأسرة لآل البيت النبوي، وإقامة دولتهم على ذلك الحب فيقول: (٢١)

الجروانيون البحرانيون وعلماء الشيعة

تحت هذا العنوان ينطلق الأستاذ كول إلى غايته في افتراض تحول الشيعة من الإسماعلية عن طريق علاقة علماء الأقلية الشيعية بالحكام الإسماعيليين من بني جروان، وتقلدهم مناصب قضائية، وإذا بحثنا في مبررات هذه النتيجة التي توصل إليها فسنجد أنها تعتمد على مرتكزات التي بيئناها مستوحياً منها أن بني جروان إسماعيليون وأن لم يبين لنا مبرره لهذا الرأي، إلا ما استوحيناه من تعويله على نبز ابن حجر لهم بأنهم من كبار الروافض (٢٥)، وما وجده عند السخاوي من نسبة بني جروان إلى المذهب الإسماعيلي، وعلى مسلمة تاريخية لم تغفل الإيحاء إليها وهي قيام دولة للقرامطة في البحرين، فلعل غربته الثقافية تشفع له في جهله بأن كلتي اللفظتين (الروافض / القرمطي) نبز يطلقه المتعصبون على الشيعة كافة بمن فيهم الإمامية، وإذا كان ابن حجر قد حدد فترة ملك بني جروان بئانة وخميس عشرة سنة من ٧٠٥ إلى ٨٢٠ هـ، فإن السيد كول يمنحهم من عنده خمساً وثلاثين سنة أخرى ليمد فترة ذلك الحكم إلى "قرن ونصف؟!" ولنا بعد هذا أن نسأل كيف اقتنع الأستاذ الفاضل أن ثلاثة أشخاص يتسنى لهم أن يحتفظوا بدولتهم طيلة مدة قرن ونصف؟.

المهم أن الرجل - لكي يعطي رأيه في تأثير ذلك العهد على تحول الإسماعيلية شيئاً من المصادقية، والمعقولية - سخر الإضطراب في تاريخ المنطقة السياسي لغرضه، فلم يحاول أن يرتب تلك التواريخ ترتيباً علمياً يسهم في إضاءة تلك الفترة، وإنما بدلاً من ذلك لجأ إلى طريقة عجبية في التحوير، مستفيداً من المكانة التي لاحظ أن علماء الشيعة الإمامية يتمتعون به، كالشيخ أحمد بن المتوج في البحرين، ليوهمنا أن بني جروان عيّنوه مسؤولاً عن الأمور القانونية، وضبط الأسعار (الحسبة)، وكذلك تولي فتوى القضاء،

بيتي بحبكم هو البيت الذي
يبدأ به يوم الفخار ويختم
من عيص إبراهيم دوحتي التي
من دون محتها السهي والمرزم
قمنا بسنتكم وحطنا دينكم
بالسيف لا نألو، ولا نتبرم
وعلى المنابر صرحت خطبائنا
جهراً بكم، وأنوف قوم رغم
وبقولكم لا قول أهل خلافكم
حكام حوزتنا تقول وتحكم

وتجدر الإشارة إلى أن الدكتور فضل عمار العماري، قد أصدر كتاباً خصص فيه فصلاً لتشييع ابن مقرب (٢٢). هذا الشاعر نفسه هو الذي يفتخر بأن أسرته هي التي فتكت بالقرامطة وأنهت وجودهم فيقول:

سل القرامط من شظى جماجمهم
فلقنا، وغادرهم بعد العلا خدماً
من بعد أن جلّ في البحرين شأنهم
وأرجفوا الشام بالغارات والحرمات

ولا يدعي منصف بأن هذا قول قرمطي ينسب إلى الإسماعيلية، لاسيما إذا قرأ قوله مستطرداً في نفس القصيدة:

وأبطلوا الصلوات الخمس وانتهكوا
شهر الصيام ونضوا منهم صنماً
وما بنوا مسجداً لله نعرفه
بل كل ما أدركوه قانماً هدماً (٢٣)

ولعل هذه الظواهر وغيرها هي التي أوحى للدكتور حسين مؤنس عند كلامه على نهاية القرامطة في الأحساء بأن يقول: (أمّا الشيعة الذين بقوا في الأحساء بعد ذلك، فهم فرع من الشيعة الجعفرين من الإثني عشرية) (٢٤)، والأحساء لفظ مرادف للبحرين، كما لا يخفى.

فبين من ذلك افتراضاً مؤداه أن الظروف لا بد قد ساعدته على اقناع الكثيرين من الإسماعيليين بالتحول إلى الفرع الإثني عشري، هكذا بكل بساطة ودون شاهد تاريخي، أو حتى أدبي سوى الإعتماد على ظاهرة وجود فقيهين إماميين أحدهما ينتسب إلى بني جروان وهو الشيخ حسن المطوع (٢٦) الجرواني، والثاني إبراهيم بن نزار، فقرر أنهما ممن تحولوا عن الإسماعلية.

إننا نستطيع الدكتور الفاضل عذراً في التحقق من صحة التحديد الذي اعتمده عند ابن حجر بدايةً لحكم بني جروان، والمدة التي افترضها لاستمرار حكمهم مدة (قرن ونصف)، فمهما افترضنا استقرار الأوضاع السياسية التي تنبئ أحداث تلك الفترة بخلافها، ومهما افترضنا طول عمر هؤلاء الأمراء، فذلك ما لا سبيل إلى التسليم به، ولذلك سنحاول إلقاء الضوء على بني جروان وعلى الفترة التي حكموا فيها، ولكن قبل ذلك يعين أولاً التحقق من شخصية الرجل الذي انتزعوا الحكم منه وهو سعيد بن مغامس بن سليمان بن رميثة.

إن مصادر التاريخ لا تسعفنا بشيء عن سعيد هذا، لكن القلقشندي يقدم لنا نقلاً عن صاحب "التثقيف"، شخصاً اسمه سعد بن مغامس يأتي في المرتبة الثالثة من أمراء بني عصفور (٢٧)، ولا يمكننا اعتباره المقصود لأمرهم عدم ورود من سمي بسليمان ولا برميثة في سلسلة نسب الحسينيين، وبيع بعض المعلومات اليسيرة تاركاً لنا مهمة الإستنتاج والتحليل، خصوصاً بعد أن أطلعنا على أن لمغامس أخاً اسمه سليمان بن عجلان بن رميثة، وأن أحمد بن رميثة يكنى بأبي سليمان، وهذا يفسح المجال أمامنا لاحتتمالات ثلاثة، أحدهما: أن لمغامس بن رميثة ولداً اسمه سليمان لم يذكره ابن عنبه، فيكون سعيد هذا ولداً له، أو أن لسليمان بن عجلان بن رميثة ولداً اسمه مغامس، أما الثالث فهو أن سليمان بن أحمد أعقب ولداً اسمه مغامس أنجب سعيداً هذا، وأن ابن حجر أسقط ذكر الجد "عجلان أو

أحمد" مكتفياً برفع النسب إلى رميثة، وأما المعلومات اليسيرة التي أوردها ابن عنبه فهي ما عرضه من أخبار حميضة بن أبي نمي أمير مكة، وهو أخو رميثة، حيث ذكر أن حميضة بعدما هرب من مصر التجأ إلى السلطان أولوجياتو بن ارغون (خداينده) فوعده بأن يستخلص له الشام، وأمدّه بجيش يملك به الشام، ولعل من المناسب أن ننقل العبارة التي ساقها ابن عنبه عن مسير الجيش ونصّها: (وأحسن أولوجياتو منه شجاعة عظيمة، وهمة عالية فعين له عشرة آلاف فارس، وأمر عليهم الأمير طالب الولقندي الأفطسي، وساروا من البصرة إلى القطيف متوجهين إلى أطراف الشام).

إن إرسال عشرة آلاف تبدو غير كافية لاحتلال بلاد واسعة كالشام، مما يوحي بأن إرسال هذا العدد إلى القطيف يقصد منه استكمال التجهيزات عدداً وعدةً من القطيف، وعلى ذلك يمكننا الإحتفاظ بهذه الملاحظة لنضيفها إلى ما سنقدمه من نصوص على خضوع القطيف لأولوجياتو، وتوليته سعيد بن رميثة على القطيف.

وتزداد صلة بني أبي نمي بأولوجياتو وضوحاً مما يذكره ابن عنبه، أن ابنه أبا سعيد خلفه على الملك أسند شؤون الأعراب إلى أبي سليمان أحمد بن رميثة - جد سعيد - مكافأة له على تقديمه محمله في الحج، ونشر النقد المسكوك باسمه، مما يكشف بوضوح العلاقة المذهبية بين هذا الأمير والسلطان أبي سعيد ولعل هذا هو ما أكسبه قوة مكنته من الإستيلاء على السلطة في الحلة بعد وفاة أبي سعيد بن أولوجياتو.

ويضيف لنا ابن بطوطة صورة أوضح لعلاقة أولوجياتو بالقطيف بإشارته إلى استيلاء قطب الدين تهمتن على القطيف بعد موت السلطان أبي سعيد بن أولوجياتو. ضمن حديثه عن اقتسم مملكته بعد وفاته، (٢٨) وهو بذلك يضع بأيدينا سنداً قوياً يضاف إلى ما ذكره بعض المؤرخين من خضوع البحرين لحكم خداينده من سنة ٧٠٠ هـ، وما

القصيدة حين يعاتبه ويستثير فيه النخوة والحمية، متوسلاً إليه بما بينهما من القرابة أن يكف عن مناوأة أرحامه العيونيين حين ضعف حالهم (٢٢):

أتراك ترضى أن يحدث جاهلٌ
أو عالمٌ من نازح أو دان
فيقول: كان خرابٌ دار ربيعةٍ
بعد العمار بنو أبي جروان ؟
يأبى لك الطبع الكريم ونخوة
عربيةٍ شهدت بها الثقلان
فاعطف على أحياء قومك واحتمل
ذنب المسيء وكاف بالإحسان
واعمل لما يحبي العشيرة واطرح
قول الوشاة، فكل شيء فان

ونفهم من هذه الوثيقة القرابة بين بني جروان والعيونيين، ومدى القوة والنفوذ الذين يتمتعون بها في أواخر أيام الدولة العيونية، بما سهل لهم السبيل للظهور كقوة مؤثرة، ولذلك لا نستغرب أن يتمكن حفيد إبراهيم بن جروان من الإستيلاء على الحكم متى ما واثته الظروف.

زمن حكم بني جروان

لا يصح أن نمر بتحديد ابن حجر سنة ٧٠٥ هـ ١٢٠٤ م بداية لحكم بني جروان في المنطقة الذي بنى الباحث الأميركي على أساسه استنتاجه، دون مناقشة أو تمحيص، لاعتبارات عدة، منها أن رميثة الجد الثالث لسعيد بن سليمان بن مغامس توفي سنة ٧٤٦ هـ ١٢٤٥ م، (٢٤) وهذا يعني أن ابن جروان قد استولى على الحكم من سعيد بن مغامس قبل وفاة جده الثالث رميثة بإحدى وأربعين سنة، فهل يدخل هذا في حيز الممكن؟ وفضلاً عن هذا فإن مصادر التاريخ تشير إلى أن بني عصفور استمروا في الحكم في منطقة البحرين منذ زوال الدولة العيونية إلى النصف الثاني من القرن الثامن الهجري الرابع عشر

ذكره غيره من استمرار سيطرة أولاد هولكو على البحرين (٢٩)، ومن المعروف أن أولجياتو (خدا بنده) ثامن السلاطين المغول، اعتنق الإسلام، ثم اعتنق المذهب الشيعي الإثني عشري على يد عالم إمامي شهير هو ابن مطهر الحلي. (٢٠) وليس ثمة تعارض بين سيطرة تهتمن ملك هرمز على القطيف بعد وفاة أبي سعيد، واستمرار بني رميثة فيها لاحتمال رضاهم بالعمل ولاة للعهد الجديد.

من هذا نعلم أن سعيداً بن مغامس بن سليمان بن رميثة، ما هو إلا حفيد رميثة بن أبي نعي الحسني، وأن ابن حجر لم يصفه بالقرمطية إلا لمعرفته بأنه شيعي المذهب. أما متى استولى ابن جروان على الحكم منه، فسوف نعود له عند الكلام على تحديد تاريخ حكم بني جروان.

من هم بنو جروان ؟

لم يقدم لنا السيد كول تاريخاً واحداً على نسبة بني جروان إلى الإسماعلية، ووضح أنه اعتمد على نيز ابن حجر لهم بالرافضة، وقد تقدم أن هذا النيز لا يخص الإسماعيلية وما دنا قد أسلفنا القول بأن علياً بن مقرب العيوني شيعي إثنا عشري، يفتخر بدور أسرته في القضاء على القرامطة، وإعلاء ذكر أهل البيت على المنابر، فسيكون هو دليلنا إلى بني جروان ما دامت مصادر التاريخ قد ضنت بإفادتنا عنهم، ولعل من المناسب أن نشير إلى أن الدكتور الحميدان قد توقف عند ابن مقرب في مدحه لإبراهيم بن عبدالله بن جروان، (٢١) لكنه لم يدقق كثيراً في نصوصه، وإلا لما فاتته معنى قوله:

واستبق مرة للعدو فمرة
في الإنتساب ومالك أخوان (٢٢)

فهذا يطابق قول ابن حجر أن بني جروان من بني مالك، وأما علاقة النسب بينهم وبين العيونيين فيوضحها ابن مقرب في ذات

لعل من المناسب أن نختم هذا القسم من نقدنا للبحث بمراجعة لبعض مصادره التي تيسر لي الرجوع إليها، لنلّم بمدى فهم السيد الباحث لمعاني نصوصها ومدلولاتها، والكيفية التي سخرها بها لمقاصده، لنرى إن كان قد وفق في ذلك أم أخفق.

الهامشان (٩ و ١٠) أحال فيهما على لؤلؤ البحرين ص: ١٧٧-١٨٥، وأنوار البدرين ص: ٧٠-٧٢، ٤٠٠، في ما قاله عن إقناع الشيخ أحمد بن المتوج لكثيرين بالتحول عن الإسماعلية إلى الفرع الإثني عشري، وليس في هذين المصدرين شيء من ذلك بتاتاً، وأما هؤلاء الذين تحولوا إلى الإثني عشرية فلم يذكر لنا منهم سوى الشيخ حسن المطوع الجرواني، وحتى هذا لم يلاحظ أنه ليس من تلاميذ ابن المتوج فهو يروي عنه بواسطة (٤٠).

الهامش "١١" أحال فيه على أنوار البدرين ص: ٤٠٠ فيما ذكره عن تقلد الشيخ إبراهيم بن نزار مناصب في دولة بني جروان، ولعله اعتمد على وصفه بقاضي قضاة الإسلام، وهذا احتمال يعارضه احتمال آخر وهو أنه ربما تقلد هذا المنصب في مكان آخر كإيران مثلاً.

الهامش "١٨" أحال في هذا المصدر على الضوء اللامع، الجزء الأول ص: ١٩٠، وج. رتز. الجبرين، في ما قاله عن إجبار الشيعة وقضاةهم على تغيير مذهبهم، ومنعهم من زيارة العتبات المقدسة، وليس في الضوء اللامع إلا ما أوضحناه عند مناقشة هذه المسألة، وأما رتز، فلم تيسر لي مراجعته، وحتى لو قال رتز ذلك فليس بحجة.

الهامش "١٤" أحال في هذا المصدر على أنوار البدرين ص: ٧٤ في ما قاله عن قيام الشيخ أحمد بن فهد الحلي بتدريس الشيخ مفلح الصيمري، وقيام الأخير "بنشر الأفكار الإمامية التقليدية في البحرين"، ولم يرد ذكر الشيخ الحلي في هذا المصدر إلا عند الكلام على مؤلفات الشيخ مفلح

الميلادي (٣٥) وفي هذا تعارض واضح مع رواية ابن حجر التي اعتمد عليها السيد كول، ونضيف إلى هذه النواقض أن ابن بطوطة زار القطيف والأحساء في حدود سنة ٧٢٢ هـ ١٣٢١ م (٢٦)، ولم يرد في كتابه أي ذكر لسعيد بن رميثة، بينما أكثر من ذكر جدّه رميثة الذي التي به في مكة، وهذا يترتب عليه وجوب إمعان النظر في كون ابن حجر "٧٧٣-٨٥٢ هـ" ١٣٧٢-١٤٤٩ م (٢٧) يترجم لابراهيم بن ناصر بن جروان لأنه معاصر له، وهذا يعني أن فترة تولي ناصر الحكم في القرن التاسع الهجري، الخامس عشر الميلادي، مما يوحي بأن استيلاء جده على الحكم لا يعدو آخر العقد الثامن الهجري. وعلى هذا يصح رأي الدكتور عبد اللطيف الحميدان بتحديد نهاية العقد الثامن من القرن الثامن بداية الحكم بني جروان أقرب إلى الواقع (٢٨) وبذلك لا تزيد مدة حكمهم على ثلاثين سنة، ولعل الدكتور الحميدان كاد أن يقترب من الحقيقة حين افترض أن نهاية سعيد بن مغماس حدثت سنة ٧٩٥ هـ عند هجوم تيمورلنك على البصرة، وإن كنت أميل إلى الظن بأن ذلك كان نهاية حكم بني جروان للبصرة، يدلنا على ذلك أن حاكمها آنذاك يوصف بأنه صاحب البصرة والبحرين ويسمونه صالح بن جولان، وما يقال عن هزيمته أمام جيش تيمورلنك، لا يستلزم بالضرورة خسارة بقية بلاده، الأحساء والقطيف والبحرين، ولو أن الدكتور الحميدان التفت إلى أن صالح بن جولان هذا ربما كان صواب اسمه صالح بن جروان، لم يجانب الصواب على الأرجح، بعد الذي عرضه من تأرجح المؤرخين في رسم اسمه بين حيلان، وحولان، وجولان، وصولان (٢٩) كل تلك الشواهد تدلنا على أن الدكتور كول شطح كثيراً بتقريره ذلك التحول غير المبرر من الإسماعيلية إلى الإمامية الإثني عشرية، وأن منطلقه وأساساته لا تفتقر إلى ما يؤيدها وحسب، وإنما هي متعارضة مع الواقع التاريخي.

حيث ذكر أن مؤلفاته شرح الشرائع؛ (وفاًقاً للشيخ العابد جمال الناسكين أحمد بن فهد الحلبي) ولا نفهم من هذا دراسته عليه، وأما مسألة نشر الأفكار فإن المصدر لم يتعرض لها مطلقاً.

الهامش "١٩" أحال فيه على أنوار البدرين ص: ٧٦-٧٧ في ما قاله عن معاناة الشيعة من الظروف الصعبة والحصار الذي استمر علماءهم في التغلب عليه، وعن استمرار الشيخ حسين بن مفلح - رغمها - في (بذل قصارى جهده لتعزير موقعية الفقه الشيعي الإمامي والمعتقدات الشيعية العامة في البحرين) وليس في هذا المصدر ما يدل على ذلك الحصار، وليس فيه أكثر من قوله: (وراج الشرع الشريف في زمانه غاية الرواج) وهذا ينقض ما قاله، ويثبت ما كان ينعم به الشيعة من حرية زمن بني جبر ولا يهم أن نعزو ذلك إلى قوة الشيعة، أو إلى روح التسامح التي يتحلّى بها أولئك الحكام.

الهامش "٢٠" أحال فيه على لؤلؤة البحرين ص: ١٦٦-١٦٨ في ما عزاه من اضطراب الشيعة للبقاء خارج بلدهم بسبب (الأجواء المناوئة) لهم معتمداً في ذلك على تنقلات الشيخ محمد بن أبي جمهور بين العراق ولبنان، وليس في ذلك ما يدل على ما ذهب إليه، وليس هو استثناء بين علماء المنطقة إذ إن طبيعة دراستهم تجبرهم على ذلك. ما بقي من مصادر أغلبه يتعلق بأمور ليست مهمة مثل تحديد التواريخ.

القسم الثاني

تمهيد

في هذا القسم وهو الثاني من البحث تقابلنا نفس الوتيرة التي ألفناها في القسم الأول، ونفس النمط. فمركزاته واستنتاجاته هي هي: الرأي غير المبرر، والمتناقض - في الغالب - والتحويل وتطويع النصوص، ودعك من راحة الدس

والتركيز على جوانب لا يسعنا حملها على حمل العرضية غير المقصودة، فهي بارزة في الضرب على أوتار الطائفية والقومية، بعرض صورة غير حقيقية لمعاناة الشيعة من إخوانهم السنة في ظل الحكومات السنية، معتمداً على تفسير بعض الظواهر تفسيراً حدياً، كاتخاذ إقامة بعض العلماء في العراق أو إيران دليلاً على اضطهاد السنة لهم، وتضخيم الاختلاف العادي بين العلماء، والتعبير عنه بالهجوم، وفي المقابل قيام الصنفويين بإجبار السنة على اعتناق المذهب الشيعي في إيران، إلى غير ذلك مما سنعرض له حسبما يستدعي المقام.

ولأنه استغرق شطراً كبيراً من هذا القسم في الحديث عن نشاط البرتغاليين والعثمانيين ووكلائهم السنة، وهو امر لا يهمنا، فلن نتعرض له الا بقدر ما يتصل برأي الدكتور في تأثيره وعلاقته بالتحويلات العقائدية لدى الشيعة الاثنا عشرية. لكن الضرورة تلزمنا ان نلم بجانب لم ينل من الباحث الفاضل قدراً من الاهتمام، ذلك الجانب هو طبيعة الحكم في اقليم البحرين في تلك الحقبة من الزمن.

فالملاحظ أن هذا الاقليم - على سعة رقعته - قليل السكان، ويتألف في مجمله من ثلاثة مراكز حضرية متباعدة يحتاج التواصل بينها الى جهد وزمن، وهذه المراكز هي الأحساء والقطيف والبحرين، مما يجعل تكوين دولة ذات كيان مستقل فيها في تلك العصور أمراً متعذراً، ولعل هذا هو السبب في قيام نظام نمطي يدخل تصنيفاً في نظام الاقطاع، وهو باختصار نظام يخضع فيه الاقليم أو جزء منه الى دولة أقوى مجاورة، وتقتصر العلاقة بينهما على تعيين الحاكم المحلي، أو اقرار ولايته مقابل جرايات سنوية يدفعها، وأن يرفع اسم رئيس تلك الدولة (الخليفة أو الملك أو الشاه أو السلطان) في المساجد.

والملاحظ أن علاقة الحاكم المحلي بالدولة المسيطرة تتحدد بقدر قوتها، فحين تكون تلك الدولة قوية ذات ذراع طويلة يكون ارتباطه بها

قوياً، فإذا ما أخذت في الضعف والشيخوخة، أخذ ذلك الارتباط في التراخي حتى يصل الى درجة الإستقلال في مرحلة انشغال تلك الدولة بقضاياها ومشاكلها الداخلية. ولقد ظل هذا الإقليم مرتبطاً بالسلطة المركزية طيلة عصر الخلافتين الأموية، والعباسية، الى أن استقل القرامطة بالحكم في فترة تدهور الدولة العباسية (٢١)، ثم عادت تبعية الإقليم

□ شهدت المنطقة نزوحاً لعلمائها أثناء سيطرة القرامطة عليها □

لبحته؟ ربما المهم كيف تمكنت هذه الجزيرة الصغيرة من السيطرة على الإقليم كله؟

تأسيساً على ما تقدم يتبين أن الجزيرة "جزء" من دولة إيران، وقد اقتلع من أساسه وانتقل إلى موقعه الجديد، وطبيعي أن يحمل ذلك الجزء كل شيء معه، بما في ذلك انتفاءاته الفكرية والعقائدية، بل وحتى تبعيته وارتباطاته السياسية، ومعنى هذا أنها بقيت خاضعة للدولة الأم، وممسكة بتوابعها

القديمة، وهذا يفسر لنا بوضوح تمسك الشاه اسماعيل الصفوي شاه إيران بمطاليه المتكررة لحاكم هرمز بدفع العوائد التي كان ملزماً بدفعها إليه، منذ استسلام الأخير للقائد البرتغالي الفونسو دي البوكريك سنة ١٥٠٧ م، ومثل ذلك ما فعله حفيده الشاه عباس الكبير، وأيضاً امتناع حاكم البحرين والأحساء والقطيف مقرر بن زامل الجبري عن دفع العوائد المقررة عليه لهرمز بعد استيلاء البرتغاليين عليها، مما أثار حنقهم عليه فجردوا حملة أنهموا بها حكم بني جبر للبحرين والقطيف سنة ١٥٢١ م / ٩٢٨ هـ (٢٢)

هذه النبذة رأيت أنها لازمة لإعطاء فكرة عن نمط الحكم في إقليم البحرين في تلك الحقبة من الزمن، والتي لم يلتفت إليها أحد ممن تناول تاريخ شرق الجزيرة العربية، إذ أنهم يصفون صفة الإستقلال على حكام المنطقة، اعتقاداً على ما يجدونه عند المؤرخين التقليديين القدماء من وصف بعض شيوخ المنطقة بـ "الحاكم" فلم يلتفتوا إلى أن أولئك المؤرخين يعرفون رئيس الدولة بالسلطان أو الشاه أو الملك، أما "الحاكم" فهو لقب تواضعوا على إطلاقه على من يتولى ولاية البلدان التابعة لهم منذ انتهاء

للعراق في بداية عهد العيونيين، وبقي مرتبطاً بالعراق في عهد بني رميثة، ولكن بعد وفاة أبي سعيد ابن أوجياتو "خدابنده" تمكن قطب الدين تهمتن من الإستيلاء على الإقليم، فانتقلت تبعيته الى هرمز بدلاً من العراق لأول مرة في تاريخه الإسلامي (٢٢)، ودامت هذه التبعية منذ ذلك الحين حتى سيطرة العثمانيين عليه في آخر النصف الأول من القرن السادس عشر. فما هي حقيقة الحكم في هرمز؟ وهل هو حكم مستقل بالمعنى الحقيقي للإستقلال؟

بالتدقيق في طبيعة هرمز نجد أن ظروفها أسوأ حالاً من ظروف توابعها، فهي جزيرة صغيرة خالية من كل مقومات الحياة، فحتى الماء والمؤن يجلبان إليها من خارجها، واستيطانها لم يكن قديماً، ولا متدرجاً بمعنى أنه لم يتطور بالنمو الطبيعي كما هو الحال في بقية البلدان التابعة لها. فتاريخها يخبر أنها تأسست بعد أن نزح إليها سكان مدينة هرمز القديمة التي كانت قائمة على الساحل الإيراني فراراً من المغول سنة ١٣٠١ م مع حاكمها "بهاء الدين" وهو الخامس عشر من ملوك هرمز القديمة (٢٣)، فهل للصدفة وحدها يرجع اتخاذ الدكتور مطلع ذلك القرن بداية

عصر الخلافة، بهذا المعنى يكون منصب "الحاكم" عندهم بديلاً لمنصب "الوالي" الذي عاد للظهور من جديد في العهد العثماني بسبب اعتبارهم له امتداداً للخلافة الإسلامية.

البرتغاليون والعثمانيون ووكلاؤهم

بعد أن تعرفنا على نمط الحكم وطبيعة التبعية في شرق الجزيرة العربية، يتضح لنا وجه الخطأ في رأي الدكتور كول أن الصفويين (وجدوا أنفسهم مضطرين لتقديم الولاء الرمزي للسلالة السننية الهرمزية التي حكمت من الناحية النظرية أكثر منطقة الخليج). فالصحيح أن هرمز إقطاع تابع لإيران، وبمقتضى هذا فإن الحكام الجريين وهم تابعون لهرمز واقعون تلقائياً تحت سيادة الصفويين الشيعة في إيران، شأنهم في ذلك شأن رؤساء القبائل الذين ألح هو إلى تقديمهم الولاء لإيران وقتياً، مما يوهن دعوى العداء المذهبي، ومن هنا تصبح ملاحظتنا لتنامي عدد الفقهاء الشيعة في زمن بني جبر مسألة اعتبار لا سيما إذا أضفنا إليها شاهداً آخر هو تلك الثورات التي كانت تنشب في الخليج كافة ضد البرتغاليين، وبعضها يتم في آن واحد (٢٥) ففي هذا ما يكفي للدلالة على تضامن أهالي الخليج شيعة وسنة، وهذه ظاهرة تفيدنا عكس ما يصوره من (مرارة المعاملة السينة التي عاناها الشيعة من قبل الحكام السنة المحليين الذين كانوا وكلاء وأعواناً للبرتغاليين والعثمانيين) في النصف الأول من القرن السادس، وهنا لا بد من أن نضيف إلى ما تقدم ملاحظات خمس هي:

أولاً: أن تحليل نزوح الشيخ إبراهيم القطيفي من القطيف بما يمارسه الجريون السنة من ضغط، يمكن الإعتراض عليه بأن بعض علماء الشيعة نزحوا إلى العراق في ظل سيادة بني جروان كالشيخ محمد بن عبدالله بن رفاة السبعي، وأحمد بن محمد بن فهد الحلي، وبنوا جروان شيعة في رأيه، وبعضهم غادر العراق

وإيران في عهد الصفويين، وقد ذكر هو الشيخ جعفر بن كمال الدين، ونضيف إليه هنا الشيخ أحمد بن محمد السبعي، ومن يدري فلربما كان إهمال كتاب التراجم ذكر بعض العلماء كالشيخ حسن المخزومي، والشيخ أحمد النحوي، والسيد الأرض زنجي، والعلوي المرتضى البحراني، والسيد شرف بن السيد اسماعيل الجد حفصي، وناصر بن بهاء الدين، وحسين بن موسى المطوع ممن عاش في تلك الحقبة، يعود إلى هجرتهم من بلدانهم (٢٦).

ثانياً: إن العثمانيين لم يصلوا إلى جزيرة البحرين، فبرغم محاولاتهم الإستيلاء عليها بقيت في قبضة البرتغاليين ثم خلصها الصفويون منهم، إلى أن استولى عليها آل خليفة حكامها الحاليين، وأما الأحساء والقطيف فلم يصلوا إليهما إلا في آخر النصف الأول من القرن السادس عشر سنة ١٥٥٠م وهذا تحديده هو لدخولهم، بينما انتهى حكم الجريين من البحرين والقطيف منذ مقتل مقرر بن زامل سنة ٩٢٨ هـ - ١٥٢١ م (٢٧).

ثالثاً: إن البرتغاليين لم يؤثروا بظلمهم وتعسفهم أحداً على أحد من سكان البلدان التي ابتليت بهم من شيعة وسنة، فقد ألحقوا الدمار بالخليج وعدن والهند والسواحل والجزر الإيرانية، إلى حد حرق المدن، واستباحة النساء واخذهن جوارى، وجذع أنوف الأسرى، وقسر المسلمين على التخلي عن دينهم، إلى غير ذلك من صنوف الوحشية، بل بلغت بهم العنجهية إلى حد تهديد أقدس مقدسات المسلمين وهي مكة المكرمة. وفي الهند بلغت بهم الهمجية أن فاسكو دي جاما بعد أن قطع أطراف المسلمين والهنود وعزلها من أجسادهم ثم أحرق الأجساد.. عبأ سفينة بالأطراف المقطوعة وأرسلها إلى الشاطئ بدون حرق أمعناً في بث الوباء والرعب (٢٨).

رابعاً: إن العثمانيين هم أيضاً من الكوارث التي ابتليت بها المنطقة لا فرق في ذلك بين سنة وشيعة، والمصادرات والضرائب التي أرهقت كواهل العباد لم تقتصر على الشيعة، ويبدو ذلك

بوضوح من خلال الثورات التي قام بها أهالي القطيف والأحساء متحدين مع قبائل البادية ضدهم (٢٩)، وأما تضامن الشيعة والسنة فيبدو واضحاً من الهجرات المتكررة من القطيف والأحساء إلى البحرين فراراً من عسفهم . وقد كشفت الوثائق ثلاثاً منها حتى الآن؛ واحدة حدثت في الربع الأخير من العقد الرابع من القرن السادس عشر الميلادي، حين حرّض الأتراك مانعاً بن راشد - الذي يبدو أن له بهم علاقة بنحو ما - على احتلال جزيرة البحرين، فثار عليه حتى رجاله ومعاونوه من آل مسلم الأحسائيين وآل رحال من القطيف، وانتهى الخلاف إلى تخليهم عنه ولجؤهم إلى البحرين. ولمعارضة أهالي القطيف له تضامناً مع أهل البحرين والأحساء، اضطر إلى التخلي عن عزمه واتجه إلى البصرة (٥٠). والثانية حصلت سنة ٩٦٦هـ، حين لجأ تجار اللؤلؤ بزعامة جمعة بن رحال من القطيف إلى البحرين بسبب قيام الوالي العثماني مصطفى باشا بمصادرة أمواله فأحدث فراره أزمة اقتصادية (٥١)، وأما الثالثة فهي في سنة ٩٩٩هـ حين بلغت الثورات مداها من العنف، إلى حد اضطر العثمانيون إلى إسناد حامياتهم في القطيف والأحساء بإمدادات كبيرة جداً من البصرة وشهرزور وبغداد، وأكل أمر الإشراف عليها مباشرة إلى القيادة المركزية في بغداد، وأوكل أمر الإشراف عليها مباشرة إلى القيادة المركزية في بغداد. وعلى أثر ذلك لجأ أعيان القطيف إلى البحرين برفقة زعيمهم الشيخ عبدالله بن مقلد، والشيخ جعفر الخطي الشاعر المشهور (٥٢).

القوى المتصارعة، ماهي دوافعها؟

يلاحظ المتتبع للصراع بين القوى أنه لم يكن للدوافع العقائدية تأثيراً عليه بقدر ما كان للدوافع الإقتصادية والرغبة في الهيمنة، ولتأكيد هذا الرأي

نسوق الملاحظات التالية:

أ - إن البرتغاليين في الهند وضعوا التخلي عن الإسلام والدخول في المسيحية شرطاً لفك الحصار عن المسلمين والأبقاء على حياتهم، لكن ما أن استسلم المسلمون وأعلنوا موافقتهم على هذا الشرط حتى بادر فاسكو دي جاما إلى خنقهم جميعاً، وأمعاناً منه في السخرية من المسيحية باشر برميهم بالسهام فور فراغ المستسلمين من ترتيل الصلاة الربانية خلف القسيس (٥٣).

ب - إن سلطات البندقية كانت المحرض للقسطنطينية ومصر على مشاركتها للتصدي للبرتغاليين، فجددت أول حملة شاركت فيها البندقية بقيادة سليمان باشا، وانطلقت من مصر إلى الهند ونازلت البرتغاليين (٥٤).

ج - إن هذه الحملة اكتسحت أول ما اكتسحت مدينة عدن، فقتل حاكمها عامر بن داود غدراً، في ما كان أهلها يزينون بلدهم فرحاً وحفاوة بالعثمانيين، وقد كان لذلك أثره في نفوس مسلمي الهند، وهو ما عزى إليه رفضهم التعاون مع هذه الحملة وفشلها في صد البرتغاليين (٥٥).

من كل هذه الشواهد نتبين أن خيال الباحث الفاضل شطخ به كثيراً في ما صورته من أثر تعاون وكلاء السنة مع البرتغاليين والعثمانيين على ما يعتبره تحول الشيعة إلى الإسماعلية.

الشيعة الصفويون، والبحرين في عهد السيطرة البرتغالية

تحت هذا العنوان كرس الباحث جهده في الإستيفاء من مسألتين أولاهما: الخلافات الفقهية بين علماء الشيعة لتأسيس نظرية التحول من الإصولية إلى الإخبارية، ولكن بنفس الأسس المعكوسة والمنهجية المضطربة التي رأيناها في الجزء السابق، فهو يحاول أن يثبت لنا أن الاصولية تبدأ في الظهور والنمو بفضل تبني الدولة لها، بعد

تدور بينهما أثناء زيارة القطيفي لحراسان (٥٦). وإذا كان المبرر المفترض هو خوفه على بلده فلماذا يأخذ في حسابه ما قد يحصل له هو نفسه من ضرر جراء معارضته تلك؟

على أن الملاحظ أنه يعلل اختلاف الفقهاء في صلاة الجمعة والخراج بدوافع قومية حيناً، وإقليمية حيناً آخر وفكرية مرة أخرى، فالدافع القومي نعثر عليه عنده من معارضي الكركي من الإيرانيين كرد فعل لتبرمهم من المهاجرين اللبنانيين، ونعثر على الدليل الإقليمي في معارضة الشيخ إبراهيم القطيفي، وأما الدافع الفكري ففي معارضة الإخباريين للأصوليين، وليس في الوسع موافقته على قاعدة خضوع الاختلافات الفكرية لمؤثرات قبلية أو عنصرية أو قومية، ولعل الأوفق ربطها بمؤثرات التحرر الفكري الذي تميز به الشيعة وما نتج عنه من الأخذ بالإجتihad.

أما مسألة فرض الصفويين مذهب التشيع بالقوة، وهدم مساجد السنة، فهي تشبه تماماً ما مر بنا من دعوى فرض الجبريين مذهبهم بالقوة على التشيع، وليت السيد الدكتور تفضل بتوثيق هذه المقولة كما يفرض عليه المنهج الموضوعي، ومع ذلك فإنني أدله على مصدرها إنه - على الأرجح - مؤلف: (البدر الطالع في محاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني) (٥٧) وهي على كل حال ليست أو هن من فريته التي تزعم بأن السلطان اسماعيل الأول بعد أن استولى على شيوان أمر رجاله بأن يضعوا سلطانها في قدر ويطيخوه ففعلوا، وبعد طبخه أكلوه، ولا الأسطورة التي تصور طاعة أتباعه بأنهم يعبدونه، وأنه سقط منديله مرة في البحر وهو على قمة جبل فرمى نفسه خلفه، فوقع على ألف رجل فتحطموا وتكسروا وغرقوا، ولتقديرنا لقيمة الباحث نستكثر عليه التعويل على مثل هذه الأوهام. بقيت ملاحظات ينبغي أن نلم بها لمعرفة مسلك الصفويين من إخوانهم السنة عامة ومن شيعة البحرين خاصة.

أن عرفنا منه في القسم السابق ظهورها متحولة عن الإسماعلية، فاختلطت الأوراق بشكل لم نفهم معه أي الاتجاهين سبق الآخر إلى الظهور، لا سيما مع فقدان الدلائل والأسباب الموثقة، فكما واجهتنا إشكالية تنامي الإصولية في ظل الضغط السني عليها، تواجهنا إشكالية تحول الإصولية عن الإخبارية، في ظل ضغط الصفويين، ويزداد اضطراب الرؤية في ما يسوقه من شواهد على تنامي الإخبارية رغم خضوع الإصولية لتأثير الصفوية بفعل الدعم الذي تقدمه الأخيرة لها.

والثانية: المفتريات التي ابتدعها المغرضون على الصفويين، كنسبة محاولة فرض التشيع بالقوة، وهدم مساجد السنة وإحراق كتبهم، وتحالفهم مع البرتغاليين ضد المسلمين، وهو يضيف إلى ذلك تضخيم الجدل الفكري المألوف بين فقهاء الشيعة، كالذي حصل بين إبراهيم القطيفي، والشيخ الكركي، وبين داوود بن أبي شافيز "شافين" والشيخ حسين بن عبد الصمد والد البهائي، وتوظيف تلك المناقشات للتنظير لعملية التحول.

والطريف أنه يضع تعليقات أكبر الظن أنه غير مقتنع بقيمتها، كتعليقه موقف الشيخ القطيفي من شيخه الكركي بكون الأول من بلد خاضع للسنة، مع أن الشيخ القطيفي خرج من بلده مهاجراً، قاصداً الإقامة في العراق ولم يفكر في العودة حتى مات سنة ٩٥٠ هـ ولهذا عرف بـ "المجاور"، شأنه في ذلك شأن غيره من علماء الإقليم في تفضيلهم الإقامة في العراق لأسباب بعضها عقائدية بحت، وبعضها مرتبط بمناهج الدراسة، فمن غير المقبول أن نربط بين أفكاره العلمية وبين نمط الحكم في البلد الذي تركه، بل الأولى أن يحسب الحساب للحكم الذي يعيش تحت هيمنته ولشيخه الكركي القائم (بالمهام الرئيسية) في الدولة الصفوية، إذا كان للخوف السياسي تأثير على آرائه، فالعراق الذي يعيش فيه الشيخ القطيفي يقع في دائرة سيطرة الكركي، فضلاً عن أن بعض المناظرات كانت

١: إن الشيخ صفى الذي تنسب إليه الأسرة الصفوية قد سعى لإطلاق سراح آلاف الجنود العثمانيين الذين أسرههم تيمورلنك في معركة أنقرة، وهذه الوساطة تمت بعد أن تأثر تيمورلنك بدعوته واعتنقها (٥٨)، وكان بوسع أن يحرض تيمورلنك على الفتك بهم لولا تمسكه بمعتقد ينهاه عن ذلك، وهذا واحد من أسباب انتشار دعوته وقوتها، ولو لم يسر حفيده اسماعيل على نفس الخط، لما كان لدعوتهم تلك القوة والتأثير في نفوس الناس.

٢: لقد تعاون الشاه طهماسب بن اسماعيل مع السلطان محمد بابر، هو سني، ويظهر قدر ما بينهما من الألفة في قيامه بإمداد ولده همايون بالجيش والمؤن والعتاد في حربه ضد بهادر شاه المتحالف مع البرتغاليين، وحمايته له عندما لجأ إليه، ويتجلى موقفه من السنة بصورة أكثر من طرده سفير انجلترا Anthony Jenkin عام ١٥٦٢م، ثم من بعده سفير البندقية فنسنتيا د. السندري - Vincentia D' Alessandri سنة ١٥٧١م لإدراكه ما ينطوي عليه سعيهما في تأجيج الفتنة بينه وبين المسلمين لتخفيف ضغط العثمانيين على أوروبا (٥٩).

على أن مثل هذه الأعمال لم ترجمهم من تجني الأقاليم، فاتهمهم بمساعدة البرتغاليين ضد المسلمين، وتحاذلهم عن مقارعتهم عند قدومهم، وعزوا مبادرة الأتراك العثمانيين إلى قتالهم غيرية على الإسلام والمسلمين، متغاضين عن كل ما هو ظاهر من العوامل الموضوعية، وهنا لا بد من بيان حقيقتين هامتين لإيضاح علاقة كل من العثمانيين والصفويين بالبرتغاليين، فالواضح أن الصفويين أحجموا عن صد البرتغاليين حينما كان البرتغاليون في أوج قوتهم واندفاعهم من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن ضغط العثمانيين عليهم وتهديدهم لحدود إيران الشمالية أصبح أشد خطراً عليهم، بالنظر إلى اعتماد البرتغاليين السلاح البحري، وضعفهم عن الوصول إلى العمق مما يجعل خطرهم مقتصرًا على الموانئ والسواحل،

بعكس العثمانيين الذين يملكون القوتين البحرية والبرية، وقد كشفت الأيام صدق هذه الحسابات باكتساح العثمانيين لأجزاء كبيرة من إيران بفعل تحالفهم مع الروس ومع البرتغاليين ضدهم (٦٠). وثانياً فإن تفوق البرتغاليين عليهم بالسفن والمدافع يجعل من قدرتهم على التصدي لهم ضرباً من الوهم، ولذلك فإنهم بعد أن تمكنوا من إعادة تسليح أنفسهم، وتوفرت لهم القوة اللازمة لدحرهم، لم يترددوا في طردهم من أهم معاقلهم في الخليج، البحرين وهرمز، وسواحل عمان، في عمليات استنزفت قواهم، وأوشكت على رسم نهايتهم، ولولا نجدة العثمانيين لهم وتحالفهم معهم ضد إيران، وتأجير ميناء البصرة لهم، لما بقي لهم وجود في الخليج منذ سنة ١٦٢٢م، ويلفت النظر تحيز المؤرخين ضد الصفويين لأسباب لا تحفى، بتغاضيهن عن هذه الحقيقة، إذ نجد الغمز موجهاً للصفويين دائماً، مقابل الإشادة بالعثمانيين، مع أن الفضل في إخراج البرتغاليين من الخليج يعود للصفويين رغم تحالف الأتراك معهم، وكان الأولى بهؤلاء المؤرخين تحري الإنصاف، وملاحظة دوافع العثمانيين للتحالف غير المبرر مع البرتغاليين بعد إنبهارهم، ومع الروس أيضاً ضد إيران (٦١).

٣: إن الشاه عباس الكبير بعد احتلاله جزيرة البحرين، أبقى بها الوزير المعين من قبل هرمز بدلاً عن الوزير السابق ركن الدين محمود بن نور الدين بن شرف الدين، ويبدو أن الوزير الجديد لم يحظ بقبول لدى الشيعة لسلوكه معهم على الأرجح، فتوجه وفد من أعيان البحرين لشيراز واجتمع بإمام قولي خان حاكم شيراز في محاولة لعزله ووعدهم خيراً، لكن لأمر غير معلومة لم يتمكن من الوفاء بوعد، فاضطروا - بعد اليأس - للشخص إلى اصفهان لمقابلة الشيخ البهائي، أهم المقربين من الشاه عباس الصفوي، ولما لم تجد محاولاتهم قتيلاً، ركبوا أهوال السفر إلى شاخي في تركستان لمقابلة الشاه عباس هناك، ويظهر أنهم استعانوا أيضاً بأمرء الخويزة

المشعشعيين (٦٢). ونحن ليس بوسعنا أن نعزو هذا التقاعس عن تلبية مطالب الشيعة لدوافع غير سياسية، لكنها تنفي تصورات الدكتور لاضطهاد الصفويين للسنة وتفضيل الشيعة، من منطلقه هو في أن حكام هرمز سنيون.

٤: عندما انتزع العثمانيون البحرين من الصفويين في فترة ضعفهم، لجأ الصفويون للإستعانة عليهم بالسنة (٦٣).

هكذا تظهر مواقف الصفويين من السنة عند الأخذ بالوقائع وإهمال الدعاوى، والمفتريات، فكيف كان موقف العثمانيين من الشيعة؟

لا أريد هنا الإطالة في سرد أعمالهم، إذ تكفي ملاحظة واحدة تستوعب كل تلك المعاناة التي قاساها الشيعة منهم في تركيا قبل غيرها، ألا وهي تسخيرهم الوعاظ لإصدار الفتاوى بإباحة دم الشيعة، فكان من نتائجها أن أطلقوا لأنفسهم العنان في التنكيل بالشيعة والفتك بهم في تركيا وغيرها من البلدان التي تطالها أيديهم، ولم يقتصر أمر هؤلاء الوعاظ على الشيعة وحدهم، بل تعداه إلى أسر السلاطين أنفسهم، فقد بلغ بهم الحال إلى أن ابتدعوا سنة دموية توجب على السلطان قتل جميع إخوانه عند اعتلائه العرش، بدعوى خوف الفتنة، فكان ذلك ذريعة للتخلص من إخوة السلطان حتى أن أحد سلاطينهم قتل أربعين من إخوته وأهل بيته يوم اعتلائه العرش، كما قام آخر بخنق تسعة عشر من أخوته في آن واحد، وليس هذا آخر ما سجل أولئك من فواجع ربما كان أهونها قتل الولد بيد أبيه (٦٤). ومن الجدير بالملاحظة أن أولئك الوعاظ كانوا دائماً حسب الطلب، فقد أصدروا فتوى لأشرف خان

□ مقولة فرض الجبريين مذهبهم على الشيعة في المنطقة .. ادعاء لا تسنده المصادر التاريخية □

الأفعاني بجواز تعدد الخلفاء، وأنه أحق بعرش إيران من العثمانيين لأنه قرشي ينتسب إلى خالد بن الوليد، ولم يعوز الباب العالي العثوري على من ينقض هذه الفتوى بأخرى تعد أشرف باغياً وتحيز قتله استناداً إلى حديث نبوي؛ (إذا بويح لخليفةتين فاقتلوا الثاني) (٦٥).

وفي ختام هذه الفقرة تعود الإشكالية ذاتها بسبب التذبذب بين استحالة (استحداث مؤسسات دينية

شيعة في البحرين على غرار النموذج الصفوي، بسبب هيمنة السنة وكلاء البرتغاليين والعثمانيين) وبين استمرار (مناهج الفكر الإجهادي في الظهور) وهو يعزو للسبب نفسه أن (كتب السير والتراجم لم تشر إلى علماء البحرين الذين عاشوا تحت السيطرة البرتغالية إلا بصورة مختصرة)، ثم يعود إلى الجزم بأن (الفكر الإصولي في البحرين قد تعمق بعد أن تتلمذ بعض العلماء على يد الشيخ الكركي) وأن الحركة الشيعة الإثني عشرية هناك (استمرت بإظهار إمارات الحيوية والنشاط) ولا يرى في هذا تعارضاً مع قوله اللاحق بحيلولة الهيمنة السنية وكنية البرتغاليين والعثمانيين (دون مساهمة الإمامية في البحرين في نشر المذهب الشيعي الذي كان قائماً في إيران في عهد الصفويين) ولا مع قوله: (وقد ظل الشيعة أقلية مضطهدة في ظل الحكم السني العربي، ولم تكن لهم مؤسسات دينية ولا مناصب في الدولة).

وحتى نقف على دقة هذه الآراء ينبغي أن أذكر بمن سبق ذكرهم من العلماء في عهد بني جبر، منبهاً إلى أن بني جبر على فرض استقلالهم خلافاً لما هو ظاهر من تبعيتهم إلى إيران عن

في الحياة السياسية في البحرين، وشيخ القطيف الأكبر عبدالله بن حسين بن ناصر بن مقلد، وهو الذي تصدى لمقاومة الأتراك سنة ٩٩٩ هـ - ١٥٩٠ م وقد أشرت إلى نزوحه إلى البحرين، وربما يظهر من الوثائق ما يكشف عن غيرهما في قابل الأيام، فهناك العديد من المخطوطات التي لم تحقق إلى الآن تشتمل على بعض آثار علماء الشيعة ممن لم تذكرهم كتب التراجم، وقد مر ذكر بعضهم منهم: الشيخ حسين المخزومي، وأحمد النحوي، والسيد أحمد الأرض الزنجي البحراني، والعلوي المرتضى البحراني، والسيد شرف بن اسماعيل الجد حفصي (٦٨)

وفي حين لم يذكر الباحث الكريم اسم شخصية واحدة تعزز استنتاجه بأن السنة وكلاء البرتغاليين والعثمانيين أجبروا الشيعة على التخلي عن مذهبهم، فإن لدينا شاهداً واحداً على الأقل ينقض هذا الرأي نستله من قوله هو، أن الشيخ أحمد بن زين الدين الأحساني (انحدر من قبيلة المهاشير السنية) ولو دقق قليلاً في تحول هذه القبيلة لوجد أن أول من تحول منها هو داغر الجد الرابع للشيخ أحمد، وبمعرفة تاريخ ميلاده سنة ١٧٥٠ م، يكون تقدير الفاصل الزمني بين ميلاده وبين وفاة جده داغر بـ ١٢٠-١٥٠ سنة مقبولا، بما يجعل احتمال حياة داغر أواخر القرن السادس عشر غير مستبعد، وعلى ذلك يكون تشييعه أثناء سيطرة العثمانيين على الأحساء، وفضلاً عن ذلك فإن الصفويين استعانوا بالفقهاء من البحرين بعد استعادتهم لها من البرتغاليين للتدريس بمدارس إيران، فنشروا علومهم فيها وتولوا القضاء، كالسيد ماجد بن هاشم الصادقي الإخباري، والسيد ماجد بن محمد البحراني، والسيد محمد آل شبانة (٦٩) وهذا كله يعني أن المؤسسات الشيعية في البحرين كانت موجودة قبل احتلال الصفويين لها، وهذه أمور لم تغب عن ذهنه لكن لا ندري لماذا تجاهلها واستنتج (تعرض علماء البحرين لتأثير العلماء الإيرانيين) ليؤسس لاتهام الصفويين بمحاولة تحويل المذهب الشيعي إلى تشيع

طريق تبعيتهم إلى هرمز، فإن حكمهم انتهى سنة ٩٢٨ هـ - ١٥٢١ م من القطيف والبحرين أي بعد ١٤ عاماً من وصول البرتغاليين إلى الخليج، وإذا قد عرضنا لبعض العلماء الذين عاشوا في ظلهم فسنكتفي ببعض من عاشوا في ظل الهيمنة البرتغالية في القرن السادس عشر: ١٥٢١ م - ١٦٠٢ م، فمن هؤلاء الشيخ إبراهيم بن أبي جمهور، وإبراهيم بن يحيى الأحساني، والشيخ محمد السبعي، والشيخ أحمد السبعي، وحسين بن مفلح، والسيد رضي الدين الحسيني، والشيخ صدقة بن ناصر الجبيلي، والشيخ جعفر الخطي، وحسن بن غنية، والشيخ ناصر بن مقلد وابنه عبدالله بن ناصر بن مقلد، وعبد الرحيم بن يحيى، وعبدالله بن حسين الصميري، وعبد المنعم بن أحمد الجد حفصي، وحسين بن أبي سردال، والسيد محمد القاروني، وعلي بن حماد البحراني، ومحمد بن يوسف العسكري، ويحيى بن حسين بن عشيرة، وراشد بن عبد القادر المنعمي، وإمام البحرين السيد حسين بن حسن الغريفي، وأيوب بن عبد الباقي البوري، ويحيى بن محمد الكتكاني، والسيد ناصر القاروني، والسيد عبد الرؤوف بن حسين الموسوي الحسيني الجد حفصي، قاضي القضاة وولده السيد جعفر والسيد حسين، وأخوه عبد الجبار، ويوسف العسكري، والسيد ماجد الصادقي (٦٦). وينبغي ألا يغيب عن البال أن هذا العدد من الفقهاء الشيعة، هو ما سجل في عهد البرتغاليين، وقد أشير إلى تقلد اثنين منهم منصب قاضي القضاة بمرسوم من هرمز، قبل احتلال الصفويين للبحرين سنة ١٦٠٢ م؛ وهما عبد الرؤوف بن حسين الموسوي الحسيني الجد حفصي، قاضي القضاة وولده السيد جعفر (٦٧). ولا يستبعد أن يكون آخرون قد فقدت آثارهم أو أهمل ذكرهم، فقد وجدت أثناء عملي في تحقيق ديوان أبي البحر الخطي عدداً من الشخصيات بعضهم آلت إليه زعامة البحرين، مثل السيد حسين بن قاضي القضاة عبد الرؤوف الحسيني الموسوي بعد أخيه السيد جعفر، ولعب دوراً مهماً

مؤسسات على النمط الصفوي، مدلاً على رأيه باختلاف الفقهاء الشيعة في إقامة صلاة الجمعة.

البحرين في عهد الصفويين

(1602-1717 م)

ما تحت هذا العنوان لا يستحق الوقوف عنده طويلاً، فباستثناء الحديث المكرور عن نمو المؤسسات الدينية في البحرين، وتشكيل مناصب لائمة الجمعة وتعديل مناهج الحوزات العلمية التي اعتبرها متلازمة مع سيادة المذهب الأصولي، وسيطرة الصفويين، فهو في مجمله سرد تاريخي سريع لدور الصفويين في البحرين والوضع الإقتصادي، ولا أريد تكرار ما سبقت الإشارة إليه من أن الإتجاه الفقهي ليس له اعتبار في تعيين القضاة في الدولة الصفوية، فقد مررنا أن السيد ماجد الصادقي تقلد منصب القضاء وإمامة الجمعة في عهدهم في البحرين، وشيراز، وعلى يده تخرج علماء إيرانيون ومع ذلك فهو إخباري كما يظهر من كتابه "سلاسل الحديد في تقييد أهل التقليد" ويوصف بأنه أول من نشر هذا العلم في إيران، وسوف نرى بعد قليل أنه أشاح عن هذه الملاحظة عند ذكره، كما فعل مع غيره ممن يرى فيهم نقيضاً لأرائه.

العلماء والمؤسسات الدينية

في البحرين أبان لحكم الصفوي

هذا العنوان أيضاً شبيه بما قبله، فهو أيضاً عرض سريع وأن كانت الرؤى التي يعرضها فيه وهمية ومضطربة بل ومتناقضة، ولهذا تدخلنا في نفس الإشكال الذي واجهنا عند عرض رأيه بأن الحكم البرتغالي - الهرمزي (حد من نشاطات الشيعة الإمامية وألغى جميع الإمتيازات) التي كانوا يتمتعون بها، في سياق ملاحظته تنامي النشاطات التي يقوم بها الشيعة في ذلك العهد.

هذا الإشكال ذاته يواجهنا عند مطالعتنا لرأيه في دور الصفويين في تنمية مؤسسات الشيعة، وعجزهم في الوقت نفسه عن إدارة تلك المؤسسات في البحرين، ثم عودته إلى تأكيد قدرتهم على إدارتها وبناء المؤسسات الدينية وتكثيف النشاطات، هذا كله مع عدم تمكنه من رصد عملية التحول في الحياة الدينية لدى (البحارنة أبان الحكم الصفوي)، ولذا لم يتمكن من (رسم صورة واضحة عن كيفية تأسيس الصفويين لمؤسسات تهتم بالنشاطات الدينية كصلاة الجمعة)، ومواقف العلماء (من القوانين التي تنظم العمل، وكذلك منازعتهم ومناظرتهم) ومع ذلك فقد تمكن من الجزم بدعم الصفويين لتلك المؤسسات مالياً وإدارياً، وتركنا في دوامة البحث عن منشئ تلك المؤسسات "الجديدة" مدعومة مالياً وإدارياً وشواهد نموها واستمرار أعمالها ونشاطاتها وموقوفاتها، وكذلك الحل الأيدلوجي الذي طرحه الصفويون بتفضيل علماء الشيعة الإمامية على من سواهم، والدعم القوي للتشييع أملاً في (استمرار الأمن والسيطرة على جزر البحرين) والذي كان بسببه فر السنة من البحرين، ومن الغريب أن هذا الكلام يأتي استطراداً لحديثه عن هجرة العلماء الشيعة إلى إيران ونشوء المؤسسات في البحرين، ممزوجاً بنتائج طرد العثمانيين من القطيف والأحساء من قبل بني خالد، وكان المفترض أن يجتهد الصفويون في تعزيز قوتهم العسكرية في البحرين في هذه الظروف بدلا من الإعتماد على (أقلية شيعية) في جزيرة نائية يصعب إدارتها، فيجهدون أنفسهم في إقامة المؤسسات لها بغرض (توفير الأمن).

وتجدر الإشارة إلى أنه هنا يدور حول دور السيد ماجد الصادقي الذي أشرنا إليه سابقاً، فيصفه بأنه هو الذي كان وراء تدريس سير الأئمة في شيراز، وهذا تعبير يلجأ إليه دائماً في كلامه عن أئمة الحديث من الإخباريين، وهو بهذا يتحاشى مصطلح (علم الحديث) الذي يتميز به

جعفر نفسه عن السفر عندما طلب إليه ذلك زعيم الحويزة السيد خلف بن عبد المطلب، وكان قد أعد قصيدة لم يتمكن من إنشادها إياه إلا بعد ثلاث سنوات ١٠١٢-١٠١٦هـ (٧٠)

٢- اعتبر أن الصفويين شيّدوا مؤسسات دينية عديدة بدوافع أيديولوجية، وكان أول ما اعتنوا به هو إقامة صلاة الجمعة (التي أمّها لأول مرة الشيخ محمد الرويسي) وقد بينت أن صلاة الجمعة ومنصب القضاء ليسا عنصري تمييز بين الإصويين والإخباريين، وفضلاً عن ذلك فإن وصف الشيخ الرويسي بأنه أول من صلى الجمعة في العهد الصفوي، لا يعني أنها لم تكن تقام قبلهم.

٤- قوله بأن المؤسسة الثانية التي أوجدها الصفويون في البحرين هي منصب قاضي القضاة، وقد شغل هذا المنصب الشيخ الرويسي، وخلفه في هذا المنصب السيد عبد الرؤوف الموسوي، والصحيح ما سبقت الإشارة إليه أن السيد عبد الرؤوف الموسوي توفي سنة ١٠٠٦هـ ١٥٩٧م وكان يشغل منصب قاضي القضاة من قبل هرمز، وخلفه ابنه السيد جعفر، ومن بعده خلفه ابن اخته السيد ماجد الصادقي، فلم يسافر هذا إلى شيراز في حدود سنة ١٠٢٣هـ ١٦١٤م خلفه ابن خاله السيد حسين بن عبد الرؤوف الموسوي (٧١). وقد أشارت مصادره إلى أن الرويسي تولى القضاء ولم تصفه بقاضي القضاة، كما لم تحدد زمن توليه، ومن حق السيد الباحث علينا أن ننبه إلى أنه خدع بخطأ مطبعي في أنوار البدرين فاته الإنتباه إليه - على وضوحه - فقد ذكر في الصفحة ١٠٢ أنه ولد سنة ١٠١٣هـ وتوفي سنة ١٠٦٠هـ. وعلى الصفحة ٢٢ ذكر رثاء الشيخ الخطي له في سنة ١٠١٦هـ وكلا التاريخين خطأ لا يلام على جهله به، لكن كان عليه الإنتباه إليه فلربما قاده إلى البحث عن الصواب.

٥- تتضح غريته الثقافية في توهمه أن علماء الشيعة من الأثرياء، وقد جمعوا ثروتهم الطائلة من التجارة، استنتاجاً مما كتبه رحالة فرنسي وهو

الإخباريون، وغرضه كما قدمنا تلافي الحرج من تركيزه على إتخاذ الخلاف في إقامة صلاة الجمعة مميّزاً بين الإصولية التي تنميها إيران والإخبارية المعارضة، وليس في وسعنا إلا التماس العذر له في هذا الإلتفاف، فلو نقل النص الحرفي لمصدره لما كان له بد من أن يقول: (هو أول من نشر علم الحديث في دار العلم شيراز) وسوف يضطر إلى الإشارة لتولي هؤلاء مناصب القضاء في البحرين وشيراز، وفي هذا دحض لما يحاول إيهامنا به من صراع وتحد ومهاجمات بين الإصويين والإخباريين ومناوأة للشيخ الكركي وأعوانه، ومناصرة الصفويين للقائلين بالإجتهد، دون غيرهم.

تبقى بعد هذا أمور تتعلق بأخطاء تاريخية وثقافية يتعين التنبيه إليها نعرضها في ما يلي:

١- دراسة الشيخ جعفر على يد بهاء الدين العاملي، ونفهم من الإشارة إلى المرجع وإلى قرية التوبا "Al-tuba" أن المراد هو الشيخ جعفر الخطي المولود في قرية التوبي Al-tubi إحدى قرى القطيف، ونلتمس له العذر في أنه رثب على نياله الإجازة من البهائي أنه درس على يد البهائي، وعذره كما سبق أن قلنا بعده الثقافي، لكن كان عليه أن يدقق في مصدره جيداً فإنه لم يذكر شيئاً عن دراسته وعبارة المصدر هي: "وله الإجازة من شيخنا البهائي (ره) لما اجتمع معه في إصفهان سنة ستة عشر وألف هج، وطلب منه مجاراته بقصيدته) فعبارة "اجتمع به" لا تعني أنه درس عنده، وإنما تعني أنه التقى به، ولم ترد في المصدر إشارة إلى أن ذلك اللقاء قد تكرر. وقد بينت آنفاً أنه التقى به عند مروره بإصفهان بصحبة أعيان البحرين في طريقهم إلى شأخي.

٢- قوله بتعذر السفر إلى إيران في العهد البرتغالي فيه الكثير من المبالغة، فالواضح أن السفر إلى البحرين وإيران كان متيسراً قبل احتلال البحرين، بدليل تردد الشيخ جعفر الخطي على شيراز من سنة ١٠٠٧هـ / ١٥٩٨م، وعلى العكس من ذلك إذ تعذر السفر منذ سنة ١٠١١هـ ١٦٠٢م كما يوحى بذلك اعتذار الشيخ

□ بحث الدكتور جوان كول مليء بالمتناقضات والخلط التاريخي، والتحويلات الكثيرة للنصوص وتحريفها □

في البصرة سنة ١٦٦٥ م عن
الثراء الذي في البحرين من
ملاحظته عدد القوارب
المستقرة في البحرين،
وكان كل قارب يدفع ضريبة
للكام، يضاف إلى ذلك أن
الأموال التي بأيديهم هي
ملك لهم، حتى اعتبرها
(مثل وثيقة السفر للدخول
في طبقة العلماء المعينين)
وعذره في هذا عدم علمه
بأوجه تحصيل تلك الأموال
وأوجه صرفها، لكن الغريب

عدم التفاته إلى تعارض تقريره مع قوله (بينما
كان علماء الدين يستمدون نفوذهم من التزامهم
بالقيم والمبادئ، من نمط حياتهم المتواضع)
فكيف نوفق بين ثراء العلماء الفاحش، ونفوذهم
المستمد من المبادئ وعيشتهم المتواضعة؟

٦- ربطه بين فكر العالم وتوجه أسرته التي
انحدر منها، وبين ثراء أسرته الذي يعطيه الحق في
دراسة العلم، فأبسط الناس تفكيراً يدرك أن
مؤهلات الدراسة هي الملكة العقلية والرغبة
والتصميم والمثابرة، وليس الثراء، فالمال وإن كان
عاملاً معيناً على مواصلة الدراسة إلا أنه قد
يسبب الإنشغال فيحول أحياناً دون الإستمرار
فيها، ومن الطريف أنه نسب السيد عبد الرؤوف
الموسوي إلى عشيرة بانان ((Banan بسبب
التباس حصل منه في فهم عبارة (يشار إليها
بالبنان) وهو تعبير اصطلاحى ((Idiom يقصد به
التعبير عن الشهرة وذبوع الصيت لا إلى الثراء
واللقب.

٧- كما وقفنا على بعض التحويلات للنصوص
في القسم الأول، نقف معه في هذا القسم على
شيء من ذلك منه قوله: (لقد كان من يتقلد
منصب شيخ الإسلام في البحرين يتمتع بسلطة
ونفوذ ديني عظيم، وكان إذا تم تعيين شخص
جديد لهذا المنصب ممن يقطنون خارج البلاد

القديم، فإنه يطلب منه
الانتقال للسكن في دائرة
حكومية قريبة من مراكز
التجارة)، وهذا تحريف لنص
قول الشيخ علي البلادي في
ترجمة الشيخ سليمان
المحوزي: (وكان الأكثر إذا
انتهت الرئاسة لأحد العلماء
من غير أهل البلاد القديم
ينقله أهله إليها، لأنها في
ذلك الزمان هي عمدة
البحرين) وواضح أن هذا
القول ليس فيه أية إشارة

إلى تعيين في منصب أو ذكر لإدارة حكومية، لكن
رغبته في إيهامنا بخضوع العلماء (الإصوليين)
(للمؤسسة الصفوية) تحت أن يسكنهم في دوائر
حكومية، فيستبدل قول البلادي: "يسكنه
أهلها" بدائرة حكومية.

٨- نقل عن مقتبس من بحار الأنوار أن
المجلسي "ره" كتب (بعد قرن كامل بأن
المستعمرين البرتغاليين قاموا بتعيين حكام
سنة في البحرين انتهجوا أساليب وطرق وحشية
لإرغام الناس على التخلي عن المذهب الشيعي
واعتناق المذهب السني). وأحال على مصدرين لم
يتيسر لي الإطلاع عليهما، لكن علينا أن نتذكر
كل الكلام الطويل الذي سرده عن الصفويين منذ
احتلالهم البحرين ١٦٠٢م حتى هجوم العثمانيين
عليها سنة ١٧١٧م، فعلى امتداد هذه الحقبة
البالغة ١١٥ سنة لم يرد للبرتغاليين فيها ذكر، أما
حين نستنطق التاريخ فسوف نجبرنا بأن سيطرة
الصفويين عليها استمرت منذ طرد البرتغاليين
منها إلى أن اعتلى نادر شاه الأفشاري عرش
إيران سنة ١٧٢٧ (٧٢)

القرن الثامن عشر

ينبغي ألا نفاجاً بالمتناقضات والخلط التاريخي

الغزو العماني للقطيف والبحرين، وهجرة (العلماء التجار) وارغام (الكثير منهم على الهرب إلى الجنوب غرب إيران وكربلاء).

وينبغي الالتفات إلى أن عبارة (العلماء التجار) مخوّرة من قول هاملتون أن (الهجرة المتزايدة للعديد من تجار اللؤلؤ الشيعة من هذه الجزر، جعلتها غير مربحة بالنسبة للعمانيين)، وواضح أن هذا الكلام لا يحمل أية إشارة إلى علماء تجار، وعلى كل حال فلن يكون هذا آخر ما يواجهنا من تحويرات، فقد اتخذ من اعتقال الشيخ علي بن جعفر القديمي من قبل الشاه بسعي من بعض أمراء البحرين، دليلاً على اشتداد عود الشيعة وكثرة مؤسساتهم الدينية، ومنافستهم للمسؤولين الحكوميين على بعض مجالات النفوذ، ولو أن الباحث الفاضل منح نفسه قدراً من التريث، لكان الأولى أن يعكس استنتاجه، فالأقرب إلى الواقع أن في هذه الحادثة دليلاً على ضعف تلك المؤسسات - على فرض وجودها - واجترأ المسؤولين الحكوميين على رموزها، ولأراح نفسه من إسراف لا مبرر له في تحميل تلك الحادثة ما لا تحتل، إذ لم يرد من تعليل لها في مراجعه التي اعتمد عليها سوى أن الشيخ كان متشدداً في الحق فسعوا به لدى الشاه، وحين تبينت له الحقيقة أخلى سبيله وأكرمه، وأعادته إلى منصبه. وليس في هذا ما يدل على منافسة علماء الدين للمسؤولين الحكوميين، ولا رفض للإنسياق في مسار المدح والتقرب والإعجاب بالحاكم الصفوي. ومن غريب ما قدمه لنا من نماذج كثيرة على نمو الإخبارية المناهضة للأصولية الصفوية، أن بعض البيوتات الأصولية قد تحول إلى الإخبارية، بل أن بعض الأصوليين تحول عن الأصولية الصفوية إلى الإخبارية بعد أن (ارتقى ليصبح إماماً لصلاة الجمعة في مدينة بهبهان) وهو هذا يدور في ذات الإشكال المحير، فكيف يكون العامل عنده نقيضاً لذاته فيصبح عامل نمو، وعامل إعاقة في وقت واحد؟ ففي حين يعرقل العمانيون في البحرين والقطيف نشاط الشيعة يضطلع

في ما نقرأ تحت هذا العنوان، بعد أن الفناه في طول البحث وعرضه، فأول التخليط إشارته إلى سقوط القطيف في أيدي العمانيين وهو أمر لم يقل به أحد غيره، فالمعروف تاريخياً أن سلطان بن سيف - سلطان عمان - انتزع البحرين سنة ١١٢٠هـ ١٧١٧م ثم استعادها نادرشاه (٧٢)، وفي هذه الفترة كانت القطيف تحت سلطة بني خالد، ومع دراسة الباحث لحياة الشيخ يوسف بن عصفور فإنه لم يخرج منها إلا بنتيجة واحدة، وهي أنه هرب من البحرين إلى القطيف بسبب إفلاسه في تجارة اللؤلؤ، على الرغم من أن سيرة الشيخ يوسف ليس فيها أية إشارة إلى التجارة، اللهم إلا ما ذكره عن إنشغال جده بتجارة اللؤلؤ، وما بقي من حديثه فهو عن انشغاله بالدرس والتأليف، والأكثر من ذلك أن الشيخ تحدث عن لجوء والده إلى القطيف ثم لحاقه به فيها، فلو كان للعمانيين وجود فيها فما فائدة هربه منهم في البحرين ولجونه إليهم في القطيف؟

إن مراجعة بسيطة للتاريخ تفيدنا أن القطيف في ذلك الوقت كانت تنعم بالاستقرار والأمن في ظل بني خالد (٧٢). وهذا يبين مدى التآلف بين السنة والشيعة، ولعله أشاح عن هذه المسألة للدوافع نفسها التي عرفناها سابقاً، وهي إخفاء كل ظاهرة تنقص تصويره للعداء بين الشيعة والسنة، لا سيما وأن الشيخ يوسف يشير بوضوح إلى اشتراك السنيين مع الإيرانيين في قتال العمانيين.

أم التناقضات فنلاحظها في دعوى (اضطلاع علماء البحرين والأحساء بدور هام في تلك التغيرات والتحديات الصارخة التي أخذت في النمو في القرن الثامن عشر الميلادي، لتنمو هذه النشاطات وتتحوّل إلى حركة اصولية ذات نهج صفوي) فنرى أن (النهج الإصولي الصفوي) ينمو بإنشاء الصفويين مؤسسات رسمية مدعومة مالياً وثقافياً، وينمو أيضاً في غياب تلك المؤسسات، وغياب حمايتها، والأعجب أن يكون هذا النمو بتأثير عرقلة (نشاط الشيعة) بسبب

يتأكد لديه ببرهان واحد وهو أنه (كتب في وقت أعاققت فيه الهجمات القبلية السننية نشاط المؤسسات الشيعية التي سمحت بنمو الأفكار والتكهنات الفردية، وقد تبلورت أفكاره ومواقفه بشكل خاص في الهفوف والمبرز في الأحساء). فإذا أردنا أن نعرف ما هي تلك الأفكار والتكهنات الفردية؟ وما معنى أن توصف بالفردية وبالشعبية في آن واحد، فسيكون الجواب مزيداً من خلط الأوراق، فليس وصف أفكار الشيخ أحمد بالفردية الشعبية المتأثرة بالمندائية بأغرب من مجيء تلك الأفكار من إطار فكري محلي، استوحاه من تطويع رواية تاريخية بنى على أساسها رأيه في اتصال (هاشم الأحساني بمصادر الحديث الأولى عن طريق الرؤيا).

وبمراجعة مصدره تبين أن الرؤيا التي توهمها قد استقاها من رواية ينقلها صاحب أنوار البدرين عن السيد نعمة الله الجزائري، خلاصتها أن هاشم الأحساني روى عن شيخه الشيخ محمد الحرفوشي العاملي، أنه لقي علياً بن عثمان بن الخطاب الملقب بابي الدنيا، في مسجد بالشام وأجازه، وأبو الدنيا - كما تقول الرواية - من المعمرين، وأن أبا الدنيا هذا - حسب رواية سابقة لها - شرب من نهر الحياة، وسمع بموت النبي محمد (ص) وشهد مع علي بن أبي طالب (ع) صفين وعاصر الأنمة كلهم، والظاهر أن الأستاذ لا يعنيه ما في القصة من خيال قصصي ممتع لا يصلح للبحث التاريخي، ولا للتنظير والاستنتاجات الداخلة في إطاره، فإنها لا تؤيد دعوى اتصال هاشم الأحساني بمصادر الحديث الأولى عن طريق الرؤيا، ولا يستفاد منها إلا أن الحرفوشي روى له تلك الخرافة. وغني عن البيان أن الأساطير والخرافات موجودة عند كل شعوب الأرض، فهي ليست من خصائص الفكر الإسماعيلي وحده، ليصح اتخاذ هذه الأسطورة دليلاً على وجوده في هذه المنطقة.

وأما مسألة تأثر الشيخ أحمد بن زين الدين بالمندائيين، فليته التفت إلى أنه لم يتعرف على

علماء البحرين والأحساء في ظل هذه العرقلة بدور هام في نمو الحركة الاصولية، وتكون المؤسسات التي أنشأها الصفيون في البحرين من أجل تنمية الاصولية عامل تنمية للإخبارية، والأغرب أن تنمو الإخبارية في إيران رغم تبني حكامها للنهج الاصولي، فيتحول بعضهم عن الاصولية إلى الإخبارية وليس العكس، مع أن الاصولية تتيح له منصباً يتقلده في الدولة.

وعلى الإجمال فإن كل ما وقع من أخطاء يمكن ردها إلى عدم استيعابه للفوراق بين الاصوليين والإخباريين، فالملاحظ أنه يركز على تتبع (الخط الفكري الرئيس لعلماء الدين في البحرين) من خلال الاختلاف في بعض الأمور، كالخلاف الحاصل بين القائلين بجواز صلاة الجمعة زمن الغيبة وحرمتها ووجوبها، فحسب ذلك farkاً مميزاً بين الاصولية والإخبارية، وما يقال عن هذه المتابعة يقال أيضاً عن متابعة للعلماء الذين تقلدوا مناصب القضاء في الدولة الصفوية، فاعتبر ذلك من مستحدثات الدولة الصفوية ومؤسساتها الهادفة إلى دعم الاتجاه الاصولي، من منظور بمالة ذلك الاتجاه للسلطة، وسعي أتباعه للحصول على المناصب، ولكنه هنا يتغاضى عن تقلد العلماء لتلك المناصب في العهد البرتغالي، وعن تقلد الإخباريين لذات المناصب في البحرين وإيران في العهد الصفوي.

اسطورة أم رؤيا؟

لقد أولى الأستاذ كول آراء الشيخ أحمد بن زين الدين عناية خاصة، جاعلاً منها أساساً لوجود الجذور الإسماعيلية في الفكر الشيعي، اعتماداً على تأثره بالمندائية ((Mandaeans نتيجة لاتصالهم أثناء إقامته في البصرة، وهو لا يقدم - كعادته - توثيقاً لهذا الإتصال، ولكنه يعود فينسى هذا التأثير ليتذبذب بين احتمال تأثره بابن أبي جمهور، و "بالأفكار الشيعية الشعبية التي كانت متأثرة بالنفوذ الإسماعيلي". ثم ما يلبث هذا الاحتمال أن

جنوب العراق إلا عام ١٧٩٦م / ١٢١٢هـ عقب سفره النهائي من الأحساء، إذن لانتبه إلى أنه أفسد على نفسه بخلطه بين تأثره بالمندائيين، وتأكيد له شعبية الأفكار المحلية الإسماعيلية.

يضاف إلى هذا أن المعروف عن المندائيين - صابئة العراق - أنهم أتباع رسالة مساوية، وأنبياءهم يؤمن بهم المسلمون، فلا غرابة أن تدخل في معتقداتهم شيئاً من عقائد المسلمين كالتوحيد وتنزيه الخالق وأزليته، وأنه واجب الوجود، وكذلك رايهم في الخلق والخلود والمعاد في الآخرة، والحالة النورانية، وخلق آدم عليه السلام من تراب ونفخ الروح فيه، والملائكة، وفلسفة الروح الإنساني باعتبارها مظهر الذات الإلهية، وأنها جوهر نوراني، بل أن بعض تكاليفهم تشبه التكليف الإسلامية مثل الزكاة والجهاد، وطقوسهم الدينية أيضاً فيها كثير من التشابه، والفروض الإسلامية كالغسل عن الجناية، وتحريم الزنى واللواط والربا، والقتل، وتحريم أكل الميتة، وعبادة الأصنام، والسجود لغير الله، ومما يشابه مما يطول شرحه، ولهذا لا يصح القول بتأثر الشيخ بالمندائيين.

وثمة أمر لا ينبغي تجاوزه هنا، وهو أن ديانة المندائيين ليست تبشيرية، ولذلك فإنهم يتكتمون على تعاليم ديانتهم ويحيطونها بسرية تامة، حتى أن مجملهم الديني لا يسمح بتعليمها إلا لفئة محددة من معتنقيها، ويعلمون ذلك بعدم معرفتهم الكافية باللغة المندائية، وخوفهم من الوقوع في الخطأ، وأما غير معتنقيها فإنهم لا يقبلون أن يدخل أحد فيها بتاتا، فكيف بمجرد الإطلاع؟ وبقطع النظر عن هذا كله فإن اللغة السريانية التي يدرسون بها عقائدهم (٧٥) تضيف مانعاً آخر من موانع الإحتمال، فضلاً عن القطع بتأثر الشيخ أحمد زين الدين بها، إذ لم يقل أحد بأن الشيخ أحمد تعلمها من أحد.

أما بقي من تطبيقات ونظريات قال أنها: كانت أساساً لثقافة الشيخ أحمد الأدبية وجذوراً للنظرية الهرغالية من الإطار الفكري المحلي، وأنها (قد أغاظت عدداً من العلماء الحرفيين،

والتقليديين) فواضح ما فيه من تناقض إذ أن مفهوم الإطار الفكري المحلي يعني أنه إطار لنظريات تقليدية حرفية سائدة وليست اجتهادية، أما وأنها قد اغضبت أولئك الحرفيين التقليديين، فلا شك في أن هذا دليل واضح على أنها طارئة وغريبة على المنطقة، ولعل من غير المناسب الدخول في الحديث عن آراء الشيخ أحمد، لا سيما وأن الأستاذ الفاضل لم يعن بعرضها ومقارنتها بما تأثر به من الفكر الإسماعيلي، لكن من غير المناسب أيضاً أن ننهي حديثنا دون الإشارة إلى أن بعض الباحثين يتهم أحد تلامذة الشيخ أحمد بوضع ما ينسب إليه من أفكار إسماعيلية شاذة وغريبة، على الفكر الإثني عشري، مستدلين بأن من كتب عنه من معاصريه لم ينسب إليه شيئاً منها (٧٦). وهذا دليل آخر يضاف إلى ما قدمناه من أدلة على عدم وجود أثر للفكر الإسماعيلي في شرق الجزيرة العربية.

أهداف البحث

بعد كل ما مررنا في رحلتنا، هل تأكد ما ذكرته من حشو البحث بمعلومات تاريخية مغلوطة، واستنتاجات متناقضة يعارض بعضها بعضاً، وتأويلات لبعض النصوص، وتحويرات لبعضها الآخر وتحميل بعضها ما لا يحتمل من المضامين، وتزييدات يسندها إلى مراجع لا توجد فيها، علاوة على اعتبار الحدث ظاهرة عامة، وهذا كله مغاير لما عرف عن المنهج الغربي من مقارنة وتوثيق، ومنطقية في التفسير، وتحري الدقة في تحليل الظواهر، وتفسير الحدث تفسيراً واقعياً يتحرى الحقيقة، فما هو الدافع إلى كل هذا؟

يلاحظ المدقق في مرامي البحث أنه مبني على منظومة واحدة يتمحور حولها البحث، هي منظومة (الصراع) فترى محاولته استغلال أي بادرة يمكن الاستفادة من تفسيرها في هذا المجال، فتبدو وكأنها هي الهدف الرئيس، ولا فرق في ذلك بين ما يدعوه صراعاً بين الشيعة والسنة، أو بين الشيعة

أنفسهم إخباريين واصوليين، "متطرفين وآخرين محافظين".

ونحن إذا تمكنا من معرفة فوائد الإيجاء وأخذنا بعين النظر الفترة التي ظهر فيها بحث الأستاذ كول، وأدركنا مساهمة الإعلام في تكييف الأحداث، أمكننا معرفة ما يتوصل به من وسائل، وما يهدف إليه من مقاصد رامية إلى استغلال كل ما يصلح لهذه المرحلة، ولن يكون ثمة شيء أجدى من بث روح العداء بين سكان شرق الجزيرة بتشكيك بعضهم في انتفاءات البعض، وتصوير بعض بأنهم أتباع مؤسسات رسمية مدعومة من خارج بلدانهم، والبعض الآخر معارض لسيطرة تلك المؤسسات، ولا يهم بعد ذلك ألا يكون لهذا الإيجاء أي سند على أرض الواقع.

هوامش

- (١) - نشر هذا المقال في مجلة دراسات الشرق الأوسط Journal of Middle East Studies العدد ١٩ سنة ١٩٨٧ م ص: ٢٠٤-١٧٧. ترجمة الأستاذ جعفر الشايب.
- (٢) - قصة الإنسان. جورج حنا. ص: ١٤، دار العلم للملايين بيروت. الطبعة الثانية، ١٩٥٣م.
- (٣) - عن الترجمة.
- (٤) - رحلة ابن بطوطة، شرح طلال حرب، دار الكتاب العلمية بيروت لبنان. الطبعة ١٩٨٧م ص: ١٩٥.
- (٥) - الفقه على المذاهب الخمسة، محمد جواد مغنية. دار العلم للملايين. بيروت لبنان. الطبعة الثانية ١٩٦٢م ص: ٢٣٦.
- (٦) - كتاب الأموال. القاسم بن سلام. تحقيق محمد خليل هراس مكتبة الكليات الأزهرية. مصر الطبعة الأولى ٢٩٦٨م ص: ٤٨١، ٤٨٥.
- (٧) - أحمد بو شرب. مجلة الوثيقة. مركز الوثائق التاريخية بديوان أمير البحرين. العدد: ٤ ربيع الآخرة ١٩٨٤م ص: ١٢٥. وتحفة المستفيد، محمد آل عبد القادر الأنصاري. مكتبة المعارف. الرياض، ومكتبة الأحساء، الأحساء. الطبعة الثانية ١٩٨٢م ص: ١٢١.
- (٨) - معجم المؤلفين. عمر رضا كحالة. دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان. بدون تاريخ. ج ٢٤١/١، ومعجم البلدان. ياقوت الحموي. دار صادر بيروت، لبنان بدون تاريخ. ج ٣٠١/٤، ٤١٦، وأطلس التاريخ الإسلامي. د. حسين مؤنس. الزهراء للإعلام العربي القاهرة. مصر. الطبعة الأولى. ١٩٨٧م. خارطة ٢١٣، و ٢١٣، والمنجد في الإعلام. دار المشرق. بيروت لبنان، ١٩٨١م

الطبعة الحادية عشرة.

- (٩) - المنجد في الإعلام، وشذرات الذهب. عبد المحي بن العماد الخنيلي. دار الكتب العلمية. بيروت لبنان. بدون تاريخ مج ٨٠.٧٩/٥، وكشف الظنون. حاجي خليفة. المكتبة الفيصلية. مكة المكرمة بدون تاريخ ج ٤٥٩/١، وطبقات أعلام الشيعة " الأنوار الساطعة " آغا بزرك الطهراني. تحقيق علي نقى المنزوي. دار الكتاب العربي. بيروت لبنان الطبعة الأولى ١٩٧٢م ص: ١١١، ومعجم المؤلفين. ج ٣٤/٢، وروضات الجنات ج ٢٩٥/١.
- (١٠) - هذه هي تهجية اسمه حسب الترجمة والصواب: تهتمن، ومعناها: القوي، والشجاع. وتهتمن هذا هو قطب الدين فيروز بن طوران شاه. ضم البحرين إلى مكة سنة ٧٢٠ هـ ١٣١٩م، وهو من أحفاد بهاء الدين، الخامس عشر من سلالة ملوك هرمز القديمة الذي نزح بشعبه من هرمز على الساحل الإيراني، واستوطن في جزيرة جروان وأسس فيها مملكة هرمز الجديدة سنة ١٣٠١م. را: مجلة الوثيقة. ع: ٤ يناير ١٩٨٤م ص: ٧٩، وجمال زكريا. الوثيقة. ع: ١٢ يناير ١٩٨٨م ص: ٤٥، وابن بطوطة. ص: ٢٨٧.
- (١١) - يبدو أن العوامي نزح من القطيف إلى بغداد وتقلد منصب القضاء عند البويهيين، ويستشف من أخباره التي يروها أبو حيان التوحيدي، أنه من المتقدمين عند بختيار عز الدولة بن معز الدولة ومستشاريه. توفي في العقد الثاني من القرن الرابع الهجري. راجع: معجم الأدباء: ياقوت الحموي. دار إحياء التراث العربي. بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٩٨٨م مج ١١٩/١٧، وبغية الوعاظ. الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية. صيدا. بيروت. لبنان ج ١٧/١، ولم يذكر رقم الطبعة ولا سنة الطبع، والفهرست. محمد بن إسحاق النديم. دار المعرفة. بيروت. لبنان ١٩٧٨م. ص: ١٢٧، والإمتاع والمؤانسة. أبو حيان التوحيدي. تحقيق أحمد أمين، وأحمد الزين. دار مكتبة الحياة. بيروت. لبنان. ج ١٥٧/٣.
- (١٢) - عن علماء الشيعة المار ذكرهم راجع: أعلام هجر. هاشم محمد الشخص مؤسسة البلاغ. بيروت الطبعة الأولى. ١٩٩٠م ج ٢٢/٢٢، وأنوار البدرين. الشيخ علي بن حسن البلادي مطبعة النعمان. النجف ١٣٧٧ هـ ١٩٥٧م ص: ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٧٠، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٢٨١، وأعيان الشيعة. دار التعارف بيروت. لبنان ١٩٨٦م مج ٢/١٢٤، ٢٢٢، ٢٢٧، ٥٩٧، ٣/ ١٧٣، ٣٦٥، ٤/ ٦١٥، ٥/ ٦٥، ٧/ ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٦٧، ٢٧٢، ٨/ ٢٧٤، ٣٦٣، ١٠/ ١٣٣، ٢٠٣، ٢٢١، والغدير مؤسسة الأعلمي. بيروت. لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٤م ج ٦/ ٢٣، وطبقات أعلام الشيعة (الناسب في أعلام القرن الخامس) آغا بزرك الطهراني. تحقيق علي منزوي. دار الكتاب العربي. بيروت. لبنان. الطبعة الأولى ١٩٧١م ص: ٩١، والأنوار الساطعة. نفس المؤلف والمحقق، والدار، والتاريخ ص: ١٠٣، ٢٨٣، ولؤلؤة البحرين، الشيخ يوسف البحراني. تحقيق محمد صادق بحر العلوم. دار الأضواء. بيروت لبنان الطبعة الثانية. ١٩٨٦م ص: ٢٥٤، ٢٦٤، وروضات الجنات محمد باقر الخونساري. المطبعة الحيدرية. طهران ١٣٩٠ هـ ج ٦٨، و ١٦٨/٧، والكنى والألقاب. عباس القمي. مكتبة الصدر. طهران الطبعة الخامسة ١٤٠٩ هـ ج ١/ ٤٠٢، ٤٠٣، ورياض العلماء. عبدالله أفندي. تحقيق أحمد الحسيني. مطبعة الحيام. رقم، ١٤٠١ هـ ج ١/ ٤٤، ٣/

- (١٣) - تاريخ الإسماعيلية. عارف تامر. رياض الرئيس للكتب والنشر. لندن - قبرص. الطبعة الأولى ١٩٩١م ج ١/١٥٣.
- (١٤) - لاحظ عن مؤلفات الإسماعيلية ومؤلفيها: تاريخ الأدب العربي. بروكلمان. تعريب عبد الحليم نصار منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. جامعة الدول العربية.. بدون تاريخ ج ٣/٣٥٢، وعن نشاطاتها: دائرة المعارف الإسلامية. مراجعة محمد مهدي علام. دار الفكر. بدون تاريخ ج ٢/١٩٥. ١٨٧، وتاريخ الإسماعيلية. عارف تامر.
- (١٥) - الكامل في التاريخ. ابن الأثير دار الكتاب العربي بيروت لبنان الطبعة الرابعة ١٩٨٣م ج ٦/٩٢، والعبر وديوان المبتدأ والخبر. ابن خلدون. دار الكتاب اللبناني. بيروت لبنان ١٩٦٨ القسم الأول ج ٤/١٨٨.

(١٦) - تاريخ الإسماعيلية ج ١/١٧٦، ١٧٥.

- (١٧) - التنبيه والإشراف. الحسن بن علي المسعودي دار صعب بيروت لبنان بدون تاريخ. ص: ٣٤٠، وساحل الذهب الأسود محمد سعيد المسلم. ص: ١٣٩.

(١٨) - ساحل الذهب الأسود. ص: ١٦٠.

- (١٩) - ديوان علي بن مقرب العيوني. تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو. مكتبة التعاون الثقافي. الأحساء ١٩٨٨م ص: ٥٤٨.
- (٢٠) - أنوار البدرين ص: ٣٩٤.

- (٢١) - أعيان الشيعة ج ٨/٣٤٨، و"سوانح الأفكار" أدب الطف " دار المرتضى. بيروت لبنان، ١٩٩٠م جواد شبر ج ٤/٣٦، وتكملة الأبيات من مجموع لطف الله بن علي البحراني، مخطوط بمكتبة الشيخ محمد علي البغدادي. النجف.

- (٢٢) - تاريخ الدولة العيونية في بلاد البحرين. د. فضل العماري. مكتبة التوبة. الرياض. بدون تاريخ.

- (٢٣) - للأستاذ المؤرخ محمد سعيد المسلم "روح" بحث قيم عن التشيع في البحرين ورد شبهة الوجود الإسماعيلي، ومساهمة الشيعة الإمامية في إزالة دولة القرامطة ونفيهم، ولكنه اعتبر قول ابن مقرب هذا دعوى باطلة روجها جده عبدالله بن علي الموصلي إلى الملك بإثارة نخوة السلجوقيين السنيين أعداء المذهب الإسماعيلي، وأغلب الظن أن إشارته إلى أن شارح ديوان علي بن المقرب العيوني حذف منه مدائحه ومراثيه في أهل البيت (ع) لم تلفت انتباهه إلى الهوية المذهبية للعيونيين باعتبار أن ابن مقرب أحد أبرز شخصياتهم مع أنه أورد أنموذجاً من ذلك الشعر الطافح بالتشيع، وإلا لكان أسبق منا إلى اعتبار هذا توثيقاً لدور الإمامية في رفض القرامطة ومحاربتهم. راجع ساحل الذهب الأسود ص: ٢٧٧، ٩٥، ٩٣.

(٢٤) - د. حسين مؤنس. ص: ٢٠٩.

- (٢٥) - الدرر الكامنة، ابن حجر العسقلاني. دار الجيل بيروت. بدون تاريخ. الترجمة رقم ١٩٦ ج ٧٣.

- (٢٦) - نص الترجمة، المتبوع، وما أثبتناه من أنوار البدرين وهو مصدر الكاتب، وأعلام هجر ج ٣/٢٩٣.

- (٢٧) - صبح الأعشى. أحمد بن علي القلقشندي. وزارة الثقافة والإرشاد القومي. مصر بدون تاريخ. ج ٧/٣٧١.

- (٢٨) - عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب. أحمد بن عتبة الحسني. مكتبة الحياة. بيروت لبنان بدون تاريخ. ص: ١٧٥، ١٧٤.

- (٢٩) - التحفة النبهانية، محمد بن خليفة النبهاني دار إحياء العلوم، بيروت، والمكتبة الوطنية. البحرين الطبعة الأولى ١٩٨٦م ص: ٦٩، وعقد اللآل، في تاريخ أوائل. محمد علي التاجر مؤسسة الأمام. ١٩٩٤م ص: ٩١.

- (٣٠) - لا عبرة بما قاله ابن بطوطة عن تراجع عن مذهب التشيع. فالكيفية التي يصورها لسبب تراجع وهمة، خلاصتها أنه نشر التشيع بالقوة ولما وجد مقاومة من علماء السنة أمر بأن يؤتى إليه بقضاة المدن، فكان أول من أتى به الشيخ مجد الدين قاضي شيراز فأمر بأن يرمى به إلى كلاب ضخام كان قد أعدها لهذا الغرض، لكن الكلاب بصصت وحركت أذنانها للشيخ بدل أن تقتلته. فلما أخبر خدائنه بذلك تراجع عن مذهبه واعتنق المذهب السني، والصحيح في أمر تشيعه ما ذكرته المصادر من أنه حلف بطلاق زوجته، وعجز عن ردها على الفقه السني فردها إليه الحسن بن المطهر على الفقه الجعفري، وبعد مناقشة جرت بين ابن المطهر وعلماء سنة في مجلسه. ووضح بقاء ابنه أبي سعيد على مذهبه من اتخاذ أبي سليمان أحمد بن رميثة والياً لشؤون الأعراب وتعيينه أبي غرة بن سالم بن مهني بن شيعة الحسيني نقيباً أما انتساب هذا الأخير للإمامية فلا أدل عليه من اتخاذ زيارة الإمام علي بن موسى الرضا ذريعة للفرار من أبي سعيد بن أولجياتو، يوم سعي به عنده، وكذلك صرف ما خلف من مال بعد وفاته على الشيعة المقيمين في الهند. راجع: رحلة ابن بطوطة ص: ١٩٦، و ٢١٩، وأعيان الشيعة السيد محسن الأمين تحقيق حسن الأمين دار التعارف بيروت لبنان ١٩٨٣م ج ٥/٣٩٩.

- (٣١) - الوثيقة. عبد اللطيف الحميدان. ع: ٣ يوليو ١٩٨٣م ص: ٦٦.

(٣٢) - ديوانه ص: ٦٤١.

(٣٣) - نفسه.

(٣٤) - عمدة الطالب ص: ١٧١.

(٣٥) - عبد اللطيف الحميدان ص: ٦٥.

(٣٦) - رحلة ابن بطوطة ص: ٢٩١، ٢٩٢.

(٣٧) - معجم المؤلفين. ج ٢/٢٠.

(٣٨) - عبد اللطيف الحميدان. ص: ٦٦.

(٣٩) - عبد اللطيف الحميدان. الهامش ١١٩ ص: ٧٣.

(٤٠) - أعلام هجر. ص: ٢٩٤، ٢٩٣.

- (٤١) - تكملة خريدة القصر. قسم شعراء العراق. عماد الدين الأصفهاني. تحقيق محمد بهجة الأثري، وزارة الإعلام. العراق ص: ٨٥١.

- (٤٢) - عقد اللآل في تاريخ أوائل، والتحفة النبهانية ص: ٦٩، ولدى كاتب هذه السطور صورة وثيقة نخل زددان من أوقاف أسرة آل السناني في تاروت بالقطيف مؤرخة في سنة ٩٣٧هـ، متوجة باسم السلطان محمد شاه ملك هرمز ووزيره عبد الرحيم عبد الغفور.

- (٤٣) - أحمد العناني. ص: ٧٩، ورحلة ابن بطوطة ص: ٢٨٦.

- وجمال زكريا. الوثيقة العدد الثاني عشر. جمادى الأولى ١٩٨٨ م ص: ٤٤، الخليج الفارسي Sir Arnold T. Wilson أرنولد.

- ت. ويلسن. ترجمة عبد القادر يوسف. مكتبة الأمل الكويت. ص: ١٩٨، ١٨٥.

- (٤٤) - ويلسون. ص: ٢١٠، ٢١٤، ٢٢٧. وأحمد العناني. ص: ٩٧، ٨٠. وأحمد بو شرب ص: ١٢١، والوثيقة العدد الأول. يوليو ١٩٨٢ م ص: ١٣٤.
- (٤٥) - النفوذ البرتغالي في الخليج. نوال حمزة الصيرفي. داره الملك عبد العزيز. الرياض ١٩٨٣م ص: ١٤٥، ١٤٠. وأحمد العناني ص: ٩٨، ٩٦. وويلسون ص: ٢١٨.
- (٤٦) - مجموع لطف الله بن علي البحرائي، وأعيان الشيعة مج ٣/٣٨٣، وأعلام هجر ص: ١٢٢، ووقفية نخل زددان.
- (٤٧) - ويلسون ص: ٢٢٠، ودليل الخليج ج: ج. لويهر. مكتب أمير قطر بدون تاريخ القسم التاريخي ج: ١٦، والتاريخ الإسلامي. محمود شاكر المكتب الإسلامي. بيروت لبنان الطبعة الثانية ١٩٨٧ م ص: ٣٠٢.
- (٤٨) - تحفة المجاهدين في أحوال البرتغاليين. أحمد زين الدين الملباري. تحقيق محمد سعيد الطريحي، مؤسسة الوفاء بيروت لبنان ١٩٨٥م ص: ٢٦٢ وما بعدها. والخليج العربي بلدانه وقبائله. س. ب. مايلز. ترجمة محمد أمين عبدالله. وزارة التراث القومي والثقافة. عمان. الطبعة الرابعة ١٩٩٠م ١٦٨/٢٢٠، وعمان عبر التاريخ. سالم بن حمود بن شامس السيابي وزارة التراث القومي والثقافة. عمان. الطبعة الثانية ١٩٨٦م ١٦٦، ١٦٣/٣، وتاريخ عمان. ونندل فيليبس. ترجمة محمد أمين عبدالله. وزارة الثقافة والتراث القومي. عمان. الطبعة الثالثة ١٩٨٩م ص: ٥٠، ٤٠. وأرنولد ويلسون ص: ٢١٤، ٢١٢، ٢٠٧.
- (٤٩) - بنو خالد وعلاقتهم بنجد، عبد الكريم بن عبدالله الوهبي دار تقييف للنشر والتأليف الرياض. الطبعة الأولى ١٩٨٩م ص: ١٤١، ١٢٧.
- (٥٠) - أحمد بو شرب ص: ١٣٥، ١٣٤.
- (٥١) - الدكتور علي أبا حسين، وب. ك. نازين. الوثيقة. ع: ١٠ يناير ١٩٨٧ م ص: ١٢١.
- (٥٢) - المصدر السابق، وديوان أبي البحر الحطّطي.
- (٥٣) - ونندل فيليبس. ص: ٤٣، ٤٢.
- (٥٤) - س. ب. مايلز. ص: ١٦٥.
- (٥٥) - الملباري، والشعوب الإسلامية لعبد العزيز سليمان نوار. دار النهضة العربية. بيروت لبنان ١٩٩١ م ص: ١٤١، ١٤٠.
- (٥٦) - أعيان الشيعة مج ٢/١٤٣، وروضات الجنات ج: ٢٥/١.
- (٥٧) - كحالة ج: ٥٣/١١ حاجي خليفة ج: ١٧١/٣، وأعيان الشيعة ج: ٣٢١/٣.
- (٥٨) - العلاقات العراقية الإيرانية خلال خمسة قرون. سعد الأنصاري. دار الهدى. بيروت لبنان. الطبعة الأولى ١٩٨٧ م ص: ٣٩، ٣٧.
- (٥٩) - عبد العزيز سليمان نوار. ص: ٢٤١، ٢٣٠. ومحمود شاكر ص: ٢٢٦، ٢٨٦، ٢٤٢، وأطلس التاريخ الإسلامي ص: ٢٤٤، ودائرة المعارف الإسلامية ج: ٣٠٧/١٥.
- (٦٠) - سعد الأنصاري ص: ٥٦، وأحمد العناني. الوثيقة ع: ١١٤، ١١٢، ١٠٢.
- (٦١) - ويلسون. ص: ٢٦١، ٢٤٩، وصفحات من تاريخ البحرين محمد العزب موسى. مطبعة وزارة الإعلام. البحرين، ١٩٨٩ م ج: ١٢٠، ١١٩/٢.
- (٦٢) - يذكر النهائي ص: ٧٤، ٧٣، أنه في سنة ١٠٣٩ هـ، حدث خلاف بين أهل البحرين فكتبوا الشاه عباس في ذلك فاحتل البحرين، وعليه عول الدكتور حديثه عن قيام الشاه عباس بعزل سوندك سلطان سنة ١٠٤٣ هـ ثم إعادته تنصيبه، لرشوة قدمها للشاه، ولو دقق في التاريخ لوجد أن الشاه توفي سنة ١٦٢٩ م ١٠٣٩ هـ، وعولت هنا على ديوان أبي البحر الحطّطي. خ المكتبة الظاهرية. دمشق. شعر ٣٣٦٥، ومركز الوثائق التاريخية. البحرين. مايكرو فيلم رقم ١٤/٣٠٦٥، الورقة ١٢٢ و١٩١.
- (٦٣) - لؤلؤة البحرين ص: ٤٤٤.
- (٦٤) - البلاد العربية والدولة العثمانية، ساطع الحصري، بيروت ١٩٦٠، ص: ٣٣. سعد الأنصاري، مصدر سابق، ص: ٣١. وعبد العزيز نوار، ص: ١٥٣، ٢٤١.
- (٦٥) - سعد الأنصاري، مصدر سابق، ص: ٥٣، ٥٤.
- (٦٦) - أعيان الشيعة مج ٢/٢٣٧، ١٢٤/٢، و١٢٣/٣، و١٧٤/٦، و١٢٦/٨، و١١٣/١٠، ٣٢٢، ٣٨٩، و أنوار البدرين ص: ٧٦، ٧٧، ٧٨، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ٢٦٩، وأعلام هجر ج: ٢٦٣/١، ولؤلؤة البحرين ص: ١٦٨، وأعلام الثقافة الإسلامية. سالم النويدري. مؤسسة المعرفة. بيروت لبنان. الطبعة الأولى ١٩٩٢ م ٣٩٥/١ و ٣٩٨. ديوان أبي البحر الشيخ جعفر الحطّطي. خ المكتبة الظاهرية. دمشق ٣٣٦٥ شعر، ومركز الوثائق التاريخية. البحرين. مايكرو فيلم رقم ١٤/٣٠٦٥، الورقة ٧٢ و٨٢ و٨٦، ومكتبة المرعشي النجفي. قم ٤٩٦٩ شعر. الورقة ٦٢.
- (٦٧) - ديوان أبي البحر الشيخ الحطّطي نسخة الظاهرية. الورقة ٨٥، ونسخة مكتبة المرعشي النجفي، الورقة ٦٢.
- (٦٨) - تجد لهم قصائد مبثوثة في مجموع لطف الله.
- (٦٩) - أنوار البدرين ص: ٩٦، ٩٣، ٨٥.
- (٧٠) - ديوان الحطّطي. الظاهرية. الورقة ٣٢.
- (٧١) - سلافة العصر في محاسن الشعراء بكل مصر. السيد علي صدر الدين المدني "ابن معصوم" مطابع علي بن علي. قطر. الطبعة الثانية ١٣٨٢ هـ ١٩٦٢م ص: ٥٢٣.
- (٧٢) - دائرة المعارف الإسلامية ج: ١٤/٢٣٢٣٥.
- (٧٣) - عمان عبر التاريخ. ج: ٤/١٨، ونندل فيليبس ص: ٧٢، ومايلز. ص: ٢٤٠. ولؤلؤة البحرين ص: ٤٤٣.
- (٧٤) - محمد سعيد المسلم ص: ١٧٦، ١٧٥، وعبد الكريم المنيف الوهبي. ص: ١٧٩ وما بعدها.
- (٧٥) - التعريفات علي بن محمد الجرجاني، تحقيق ابراهيم الأبياري. دار الكتاب العربي بيروت لبنان. الطبعة الأولى ١٩٨٥م. ص: ١٥٠، ٣٢٢، مفاهيم صابئية. ناجية مراي. شركة التاميس للطبع والنشر. بغداد. الطبعة الثانية ١٩٨١ ص: ٩٩، ٩٠، والصابئية. غضبان رومي عكلة الناشي. مطبعة الامة. بغداد. الطبعة الأولى ١٩٨٣م. ص: ٢٦، ٣٧، ١٣٢، وتاريخ الصابئية المندائيين. عبد الفتاح الزهيري. تنقيح فريد عبد الزهرة المنصور. مطبعة أركان. بغداد الطبعة الأولى: ١٩٨٣ م. ص: ١١٠، ٩٥، ١١٠، ١٢٤.
- (٧٦) - أعلام هجر ص: ١٧٨، ١٩٣، والدكتور الشيخ عبد الهادي الفضلي. مجلة الموسم. دار الموسم. بيروت لبنان. ع: ١٠٩، ١٠٨، المجلد الثالث ١٩٩١م ص: ١٦٦، ١٦٧.